



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب

عين تموشنت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تحت عنوان :

آثار ترشيد الإنفاق العمومي على عجز الميزانية العامة بالجزائر

دراسة حالة بولاية عين تموشنت

تحت إشراف الأستاذ :

قريش محمد

من إعداد الطالبة :

مداح حنان

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

المركز الجامعي عين تموشنت

الدكتور: كوديد سفيان

مشرفا

المركز الجامعي عين تموشنت

الدكتور: قريش محمد

ممتحنا

المركز الجامعي عين تموشنت

الدكتور: درويش عمار

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي يُرِيهِمْ آيَاتِهِ  
وَالَّذِي يُخْرِجُ النَّوْمَ  
وَالَّذِي يُخْرِجُ النَّوْمَ  
وَالَّذِي يُخْرِجُ النَّوْمَ

## الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي والذي الحبيب أطال الله في عمره.

إلى من عانت وكافحت من أجل إيصالني إلى هذه المرحلة، إلى من أفضلها على نفسي ولما لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على

### الدوام أمي الحبيبة .

إلى الذي وجوده سند لي في الدنيا أخي العزيز.

إلى من كان دعاءه سندا لي للنجاح عمي محمد.

إلى أحد شخص شافاه الله وعفاه خالي عبد القادر.

إلى الأخوات اللواتي لم تكدن أمي سارة، عائشة، عويشة، نجاة، يسرى

إلى زميلي في مشواري الدراسي نذير.

إلى جميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون.

إلى كل من عرفتهم في مشواري الدراسي.

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، نحمد الله حمدا كثيرا طيبا

مباركا فيه على أن وفقني على إتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم أولا بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ القدير قريش محمد على ما

أفاد به من نصائح وتوجيهات، وحرصه الدائم على إتمام هذا العمل على أكمل

وجه.

كما أوجه كل عبارات الشكر والتقدير إلى أعموان مديرية الإدارة المحلية

السيد: سلسلات جمال، السيد: شعبي، السيدة: نزيهة.

إلى جميع أساتذتي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالمركز الجامعي عين تموشنت.

وأختتم شكري لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذه المذكرة.

وأسأل الله العلي العظيم أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا، فإن أصبنا فمن

الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق.

فهرس

المحتويات

## فهرس المحتويات

	الإهداء
	شكر وتقدير
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
أ	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للنفقة العامة وترشيد الإنفاق العمومي
6	تمهيد
7	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنفقة العامة
7	المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة وعناصرها
10	المطلب الثاني: أقسام النفقة العامة وأسباب تزايدها
19	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقة العامة.
21	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لترشيد الإنفاق العمومي
21	المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العمومي
22	المطلب الثاني: ضوابط ترشيد الإنفاق العمومي وآلياته
25	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لترشيد الإنفاق العمومي
27	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني: أثار ترشيد الإنفاق العمومي على عجز الميزانية
29	تمهيد
30	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للميزانية العامة
30	المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة
30	المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة
33	المطلب الثالث: مراحل الميزانية
35	المبحث الثاني: أثار ترشيد الإنفاق العمومي على عجز الميزانية
36	المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة وأنواعها
37	المطلب الثاني: أسباب حدوث عجز الموازنة ومصادر تمويله
42	المطلب الثالث: أثار ترشيد الإنفاق العمومي على عجز الموازنة

44	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: دراسة حالة ولاية عين تموشنت	
46	تمهيد
47	المبحث الأول: ماهية مديرية الإدارة المحلية لولاية عين تموشنت
48	المطلب الأول: التعريف بمديرية الإدارة المحلية ومهامها
49	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة المحلية لولاية عين تموشنت
50	المطلب الثالث: التعريف بمكاتب ومصالح الإدارة ومهامها
52	المبحث الثاني: تقسيمات ميزانية النفقات في الجزائر
52	المطلب الأول: تقسيمات ميزانية النفقات العامة حسب المشرع الجزائري
56	المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات على المستوى الوطني والولائي
60	المطلب الثالث: أثر مشروع الطاقات المتجددة على عجز الميزانية
66	خاتمة الفصل
68	الخاتمة العامة
71	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

## قائمة الجداول

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
56	نفقات التسيير على المستوى الوطني 2014-2018	الجدول رقم (3-1)
58	نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار على المستوى الوطني 2014-2018	الجدول رقم (3-2)
61	تكلفة مشروع الطاقة المتجددة	الجدول رقم (3-3)
62	مبالغ استهلاك الكهرباء لمديرية الإدارة المحلية	الجدول رقم (3-4)
63	كمية استهلاك الكهرباء لمديرية الإدارة المحلية بالكيلو واط	الجدول رقم (3-5)

## قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	الأشكال
24	آليات ترشيد الإنفاق العمومي	الشكل (1-1)
49	الهيكل التنظيمي للمصالح الإدارية والتقنية لمديرية الإدارة المحلية	الشكل (1-3)
56	رسم بياني لتطور نفقات التسيير على المستوى الوطني (2014-2018)	الشكل (2-3)
57	منحنى تطور نفقات التسيير على المستوى الوطني (2014-2018)	الشكل (3-3)
58	التطور البياني لنفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار على المستوى الولائي (2014-2018)	الشكل (3-4)
59	منحنى التطور البياني لنفقات التسيير ونفقات التجهيز على المستوى الولائي (2014-2018)	الشكل (3-5)

# المقدمة العامة

إن من أهم الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها هو الاستقرار الاقتصادي للبلاد وذلك من خلال تطبيق عدة استراتيجيات.

ويمكن للسلطة الاقتصادية أن تحقق أهدافها من خلال استعمال أدوات السياسة الاقتصادية والمتمثلة في السياسة النقدية التي تختص بالتحكم في حجم الكتلة النقدية، والسياسة التجارية تختص بالاهتمام بعلاقة الدول بالخارج وضبط أسعار الصرف، أما السياسة المالية فتختص بإدارة ميزانية الدولة.

ونتيجة لتطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية ازداد حجم الإنفاق العام. وكما هو معلوم فإن زيادة النفقات العامة وتفوقها على الإيرادات العامة في ميزانية الدولة تؤدي إلى ظهور مشاكل مالية وحدوث عجز في الميزانية، ومن أجل التخفيف من حدة هذا العجز تلجأ الدولة إلى سياسة ترشيد النفقات العامة والاستغناء عن النفقات الغير الضرورية، كما تسعى للوصول بالتبذير إلى الحد الأدنى وتحقيق نجاحات بأقل تكلفة والوصول إلى اقتصاد مالي مستقر.

## 1- طرح الإشكالية:

بناءً على ما سبق يمكن صياغة إشكالية بحثنا عن طريق طرح السؤال الجوهرى التالي:

ما هو تأثير سياسة ترشيد الإنفاق العام على عجز الميزانية العامة للدولة؟

للإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى أسئلة فرعية:

- 1 - ما هو المقصود بالنفقات العامة؟
- 2 - ما هو مفهوم ترشيد النفقات العامة؟
- 3 - ما هو المقصود بالميزانية العامة؟
- 4 - ما المقصود بعجز الميزانية العامة؟
- 5 - ما هو تأثير ترشيد الإنفاق العمومي على عجز الميزانية؟

## 2- الفرضيات:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تؤثر سياسة ترشيد الإنفاق العام تأثيراً بالغاً على عجز الميزانية العامة من خلال تقليص العجز الذي يحدث لها.
- يمكن التأكد من نجاح سياسة ترشيد النفقات من خلال تحديد الأهداف بدقة.

## 3- أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع نذكر:

- حداثة الموضوع وتعلقه بالواقع.
- بغية إظهار الأساليب المستعملة في عملية ترشيد النفقات العامة.
- إعطاء صورة واضحة عن ترشيد النفقات العامة وإبراز أهميته.
- يعد موضوع ترشيد النفقات العامة من المواضيع التي تهتم بها الدولة نظراً لأهميته في محاربة عجز الميزانية.

## 4- أهداف البحث:

من أهم الأهداف التي نصبوا لتحقيقها من وراء هذا البحث نذكر:

- تقديم مختلف المفاهيم المتعلقة بترشيد النفقات العامة والميزانية.
- إبراز أهمية ترشيد النفقات العامة.
- معرفة وسائل وآليات ترشيد النفقات العامة .
- توضيح تأثير ترشيد النفقات العامة على عجز الميزانية.

## 5- أهمية البحث:

- تتمثل أهمية هذا البحث في مدى تأثير ترشيد النفقات العامة على عجز الميزانية التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي للبلاد.
- تكمن أهمية هذا البحث في وقتنا الحالي المتميز بتدني أسعار النفط وانخفاض المداخيل مما يحتم على الدولة البحث عن أساليب ترشيد النفقات العامة للتغلب على عجز الميزانية.

## 6- منهج البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث اتبعت في ذلك منهجين: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة والميزانية العامة. أما في الجانب التطبيقي اتبعت المنهج الإحصائي التحليلي لدراسة الجوانب المتعلقة بتطور حجم النفقات العامة في الميزانية.

## 7- صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتها في هذا البحث نذكر:

- نقص المراجع المتعلقة بالموضوع نظرا لحدائه وصعوبة التنقل إلى المكتبات الجامعية.
- صعوبة جمع البيانات من الدراسة الميدانية نظرا لغلق المؤسسات وهذا كله راجع إلى الوضعية الصحية التي تمر بها بلادنا.

## 8- خطة وهيكل البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة قسمت البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، وذلك كما يلي:

**الفصل الأول:** يهتم بالمفاهيم العامة حول النفقات العامة وترشيد الإنفاق العمومي، وتظهر أهمية هذا الفصل في عرض أسباب تطور النفقات العامة وأساليب وآليات ترشيد هذه النفقات.

**أما الفصل الثاني:** تطرقت فيه إلى أهم مفاهيم الميزانية العامة وعجز الميزانية بالإضافة إلى دور ترشيد الإنفاق العمومي وتأثيره على عجز الميزانية.

**والفصل الثالث:** تمثل في دراسة الحالة في الإدارة المحلية بولاية عين تموشنت.

وفي الأخير الخاتمة العامة حيث قدمت تلخيص للبحث.

## 9- محددات الدراسة:

الحد المكاني: لقد تمت هذه الدراسة على مستوى مديرية الإدارة المحلية لولاية عين تموشنت.

الحد الزمني: امتدت الدراسة التطبيقية حول تطور النفقات في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018.

## 10- الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي اعتمدت عليها في إنجاز هذا البحث نذكر:

- صبرينة كردودي، "ترشيد الإنفاق العام ودوره في عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014. وسعت هذه الدراسة إلى دراسة موضوع ترشيد النفقات ودوره في علاج عجز الميزانية باعتبار أن العجز المالي من المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين خاصة في السنوات الأخيرة بسبب الزيادة في الإنفاق لإشباع حاجات المجتمع.
- لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014. وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى فعالية سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة وإظهار دورها في علاج العجز المالي للدولة عن طريق التأثير في السياسة الإنفاقية.
- بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، "إصلاح الإدارة كمدخل لرشيد الإنفاق العام للدولة"، دراسة حالة الجزائر لفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير، العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2016. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية دور الإدارة المحلية في ترشيد نفقاتها من خلال إصلاح نمط تسييرها ومحاولة إيجاد الطرق الصحيحة لاستخدام موارد الدولة بكفاءة.

# الفصل الأول:

الإطار النظري للنفقة العامة وترشيد

الإنفاق العمومي

**تمهيد:**

تعد النفقات العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وقد زادت أهميتها في الاقتصاد المعاصر بشكل كبير، فهي تعكس جميع الأنشطة العامة للدولة ولها آثار كبيرة على كافة المجالات، وبتوسع نشاطات الدولة المتمثلة في إشباع الحاجات العامة تتوسع دائرة حجم الإنفاق مما أدى بالدولة للقيام بدراسات حول ترشيد هذا الإنفاق. كما يعتبر ترشيد الإنفاق العام من أهم العمليات التي تساعد الدولة في تقليص دائرة النفقات ويعني ترشيد الإنفاق التصرف بعقلانية وتجنب النفقات الغير الضرورية.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى:

- المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العامة.
- المبحث الثاني: الإطار النظري للإنفاق العمومي.

## المبحث الأول: الإطار النظري للنفقة العامة

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية هاته النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى النفقات العمومية .

## المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة وعناصرها

## الفرع الأول: مفهوم النفقة العامة

من أهم التعريفات التي أتى بها علماء المالية العامة للنفقة العامة نجد:

- 1- تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة.<sup>1</sup>
  - 2- النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات المحلية مبلغا معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة.<sup>2</sup>
  - 3- يحدد مفهوم النفقة العامة باعتبارها مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة.<sup>3</sup>
- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النفقة العامة هي مبلغ من المال تنفقه الدولة أو أية هيئة عامة من أجل سد حاجة عامة تهم جميع أفراد المجتمع دون استثناء.

<sup>1</sup> د.سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص: 27.

<sup>2</sup> د.محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم، 2003، ص: 23.

<sup>3</sup> د.يونس أحمد بطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، 1974، ص: 183.

## الفرع الثاني: عناصر النفقة العامة

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن للنفقة العامة ثلاث عناصر نبينها في ما يلي:

## أولاً: الشكل النقدي للنفقة العامة

إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل الغير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع. فقد كانت الوظائف العامة غير مأجورة ويمنح الشخص الذي يقوم بهذه الخدمة شيء عيني أو معنوي كمنحة جزء من أملاك الدولة أو الألقاب أو الأوسمة، ولكن نتيجة لاستخدام النقود في الاقتصاديات المعاصرة حيث انتهى عصر الاقتصاد العيني وأسلوب المقايضة في التبادل، فقد تم إحلال الأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية ولهذا الأسلوب عدة مزايا وخاصة في المعاملات الحكومية أهمها :

- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم.
- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة.
- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

فالطابع النقدي للنفقة العامة يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات وعلى سلع استهلاكية تحتاجها للقيام بنشاطاتها، كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والإنفاق على الجيش وقوات الأمن والإنفاق على الخدمات والمرافق العامة.

وبذلك لا يعد من قبيل النفقة العامة ما تدفعه الدولة بصورة عينية كتقديم خدمات دون مقابل كالإعفاء من سداد إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم وأجور المواصلات بالنسبة لبعض موظفي الدولة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> د. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، 2010، ص: 106.

## ثانيا: صدور النفقة العامة من شخص معنوي عام

إن الإنفاق العام لا بد أن يصدر من جهة عامة كالدولة أو أحد الهيئات العامة التابعة لها لكي تعد النفقة عامة، ومن أجل التمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة فقد اعتمد الفكر المالي في سبيل تفريق النفقة العامة عن النفقة الخاصة معيارين، أحدهما قانوني والآخر وظيفي هما:<sup>1</sup>

1-المعيار القانوني: يستند هذا المعيار للفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة إلباطبيعية القانونية لمن يقوم بالإنفاق فتعتبر نفقة عامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام سواء كانت الدولة أم المؤسسات العامة الأخرى.

2-المعيار الوظيفي: يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية التي يصدرها النشاط العام بغض النظر عن المعيار القانوني الذي يقوم بالإنفاق، فإذا كانت النفقة قد أنفقت في سبيل تحقيق مصلحة عامة فهي نفقة عامة أما إذا أنفقت بعكس ذلك فهي نفقة خاصة.

## ثالثا: النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام

ينبغي أن تصدر النفقة العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجة العامة، وتحقيق المصالح العامة، فالنفقات التي تشيع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة، ويستند هذا العنصر على سنيين أولهما يتلخص في أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تقوم الدولة وغيرها من الأشخاص العامة بإشباعها نيابة عن الأفراد ومن ثم يلزم أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، أما السند الثاني فيتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضرائب لا تكفي لتحقيق هذه المساواة إذا أنفقت حصيله الضرائب في تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد والفئات الاجتماعية دون غيرهم، إلا أن هناك صعوبة في كثير من الأحيان في معرفة ما إذا كانت حاجة ما هي من الحاجات العامة أم لا، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد الحاجة العامة تحديدا موضوعيا، وأمام هذه الصعوبة فإن أمر تقدير الحاجات العامة وبالتالي المنفعة العامة متروك للسلطة السياسية، فهي التي تتولى عادة تقدير ما إذا كانت حاجة ما تعتبر حاجة عامة أم لا وذلك بموافقتها أو رفضها اعتماد المبالغ اللازمة لإشباع هذه الحاجة ضمن النفقات العامة.

<sup>1</sup> د. عبد الباسط علي حاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة، المكتب الجامعي الحديث، 2015، ص: 31.

إلا أن السلطة السياسية قد تسيء استعمالها في تقدير الحاجات العامة مما يستدعي وجود رقابة فعالة تضمن عدم إساءة استعمال هذا الحق عن طريق:

أولاً: من خلال اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة.

وثانياً: من خلال مساءلة الحكومة أو السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق العام في جملته وتفصيلاً، وتعمل الرقابة الإدارية ذاتها على أداء نفس الدور.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: أقسام النفقة العامة وأسباب تراييدها**

**الفرع الأول: أقسام النفقة العامة**

لقد قسم كتاب المالية العامة النفقات العامة إلى عدة أنواع، كل نوع يتخذ معياراً معيناً كأساس له فالبعض يقسم النفقات العامة على أساس تكرارها الدوري، كما يقسمها البعض الأخر على أساس الآثار الاقتصادية والبعض الأخر يتخذ أهداف النفقة العامة أساساً لتقسيم النفقات العامة، وهناك من يقسمها على أساس نطاق سيراتها، بينما يعتبر نوع الهيئة التي تقوم بالإنفاق العام أو الشكل الذي صب فيه النفقة العامة أساساً مناسباً في نظر بعض الكتاب الآخرين لتقسيم النفقات العامة.

وسوف نتطرق إلى أهم هذه التقسيمات كما يلي:

**1- تقسيم النفقات العامة على أساس تكرارها الدوري :**

تقسم النفقات العامة على أساس تكرارها الدوري إلى نوعين:<sup>2</sup>

**1-1 النفقات العادية أي الثابتة:** وهي تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة أي كل سنة مالية. ومن أمثلها مرتبات العاملين، وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

<sup>1</sup> د. أحمد خالد المهدي، محاضرات في المالية العامة، 2013، ص: 17- ص: 18.

<sup>2</sup> د. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية، مرجع سابق، ص: 46.

**2-2 النفقات العادية:** وهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل: نفقات مكافحة وباء طارئ أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، أو نفقات حرب... الخ.

## 2- تقسيم النفقات العامة على أساس الآثار الاقتصادية:

لقد تم تقسيم النفقات العامة على أساس الآثار الاقتصادية إلى نوعين:<sup>1</sup>

**1-2 النفقات الإنتاجية والنفقات الغير الإنتاجية:** اختلف علماء المالية العامة حول تقسيم النفقات العامة إلى نفقات إنتاجية ونفقات غير إنتاجية، ويرى بعضهم أن النفقة الإنتاجية هي التي ينتج عنها إضافة مالية كنفقات إنتاج السكك الحديدية، أما النفقة الغير الإنتاجية فهي النفقة التي لا تنتج عنها إضافة مالية مباشرة مثل: تطهير مصارف المياه والترع العمومية.

ويرى بعض العلماء الآخرين أن النفقات الإنتاجية هي التي ترصد وتخصص في إنتاج أموال سواء كانت أموال مادية أو مجرد خدمات. أما النفقات الغير الإنتاجية فهي التي لا تخصص إلى إنتاج الأموال المادية والخدمات.

وعلى أية حال فإن النفقات الإنتاجية قد تزايدت بشكل كبير في الدول الاشتراكية والدول التي تأخذ بعض الاتجاهات الاشتراكية كما زاد هذا النوع من النفقات العامة في الدول الرأسمالية في العصر الحديث وفي أعقاب الأزمة الثلاثية الكبرى.

**2-2 نفقات عامة ناقلة ونفقات عامة غير ناقلة:** يقصد بالأولى الاعتمادات التي تنفقها الدولة دون أن يكون لها مقابل من أداء خدمة لها أو زيادة في الثروة الوطنية كالإعانات الاجتماعية، كمعاشات الضمان الاجتماعي، والإعانات الاقتصادية، كنفقات غلاء المعيشة وخفض الأسعار... وأن هذا النوع من النفقات العامة ينقل في الحقيقة جانبا من دخول بعض المواطنين عن طريق سحبه بوسيلة الضرائب إلى فريق من المواطنين الآخرين.

أما النفقات العامة الغير الناقلة فيقصد بها النفقات التي تنقلها الدولة للحصول على أموال وخدمات كنفقات الأشغال العمومية ومرتببات الموظفين.

<sup>1</sup> د. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص: 24-ص: 25.

والجدير بالذكر أن النفقات العامة الناقلة يلجأ إليها لإحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتزايد في مرحلة التحول الاشتراكي.

### 3- تقسيم النفقات على أساس الهدف:

درج الكثير من الكتاب على التمييز بين ثلاث وظائف أساسية للدولة، هي:

الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية، والوظيفة الاقتصادية. ومن ثم يمكن تقسيم النفقات العامة إلى ثلاث أنواع: النفقات الإدارية، النفقات الاجتماعية، النفقات الاقتصادية وذلك كما يلي:<sup>1</sup>

**3-1 النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير النفقات العامة، واللازمة لقيام الدولة حيث تشتمل هذه النفقات على: نفقات الدفاع، الأمن، العدالة، والتمثيل السياسي.

ويلاحظ أن أهم بنود هذا النوع من النفقات العامة هي نفقات الدفاع القومي (نفقات عسكرية)، حيث تمثل في المتوسط ما يقارب 15 % من مجموع النفقات العامة في البلاد المتقدمة أو في البلاد النامية.

**3-2 النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وكذلك تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات أو الأفراد التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة (إعانات الأسر كبيرة الحجم ذات الموارد المحدودة، إعانات العاطلين...) وأهم بنود هذه النفقات تلك التي تتعلق بمرافق التعليم، الصحة، والثقافة العامة، وأهم هذه النفقات على الإطلاق هي تلك المتعلقة بمرافق التعليم، وذلك في كل مكان من البلاد المتقدمة والنامية.

ويشكل هذا النوع من الإنفاق في الوقت الحاضر الجزء الأكبر من الإنفاق العام في البلاد المتقدمة وذلك بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم من ناحية والتأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى.

<sup>1</sup> د. محمد الصغير بعلي، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 31- ص: 32.

**3-3 النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بنشاطات لتحقيق أهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات، ومحطات توليد القوى، والري والصرف.

كما يدخل في أداء هذه الوظيفة بناء المساكن ومختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات.

#### 4- تقسيم النفقات على أساس نطاق سيرانها:

تقسم النفقات العامة على أساس نطاق سيرانها على تصنيف النفقات العامة إلى:<sup>1</sup>

**1-4 نفقات قومية (مركزية):** هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل: نفقة الدفاع والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع قومي.

**2-4 نفقات محلية:** هي تلك التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

#### 5- تقسيم النفقات العامة على أساس المعيار الشكلي:

يمكن تقسيم النفقات العامة من حيث الشكل الذي تظهر به إلى أربعة أنواع:<sup>2</sup>

**1-5 أجور العاملين بالدولة:** الموظفون العامون هم القائمون بإدارة المرافق العامة، وتحصل الدولة على خدماتهم مقابل مرتبات وأجور.

وينبغي مراعاة الحد الأدنى اللازم للمعيشة من هذه الأجور حتى لا يلجؤون إلى أساليب غير مشروعة لسد احتياجاتهم.

كما يراعى في معاملتهم المساواة والتماثل بوضع نظام عام عادل لهم حتى يتفرغون لأعمالهم كما هو وارد بقانون الوظيفة العمومي.

<sup>1</sup> د. سوزي عدلي ناشد، أساسيات في المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص: 45.

<sup>2</sup> د. محمد الصغير بعلي، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 33.

ويحظى هذا النوع من النفقات بحماية خاصة طبقاً للمادة 34 من القانون 84-17، إذ نص على ما يلي:

" بصرف النظر عن أحكام المادة 33 أعلاه لا يجوز القيام بالنسبة إلى ميزانية التسيير، بأي اقتطاع من الفصول التي تتضمن النفقات المخصصة للمستخدمين إلى فصول تتضمن أنواع أخرى من النفقات".

**5-2 أثمان الأشياء والأدوات التي تشتريها الدولة:** تشتري الإدارة العامة ما يلزمها من أدوات ووسائل مادية وما تحتاجه لتنفيذ الأشغال العامة.

ويراعى في عمليات الشراء أقل التكاليف والكفاءة الأكبر، ولذا تنظم هذه العمليات أما بطريق:

- ✓ المناقصة: حيث يتنافس المقاولون والموردون في تقديم سعر أو عطاء أقل.
- ✓ التراضي: حيث تعهد الحكومة ( الإدارة المالية ) بها المقاول أو المورد معين إذا كان يحتكر هذه الأدوات مثلاً أو في حالة الاستعجال، وذلك طبقاً للمرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 24 جويلية 2002 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

### 5-3 الإعانات:

وهذا من الإنفاق حديث العهد، ويهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية معينة كإعطاء إعانات لمساعدة بعض الصناعات الوطنية لتصمد أمام منافسة السلع الأجنبية وإعطائها لأفراد هيئات عامة يقومون بأعمال ذات نفع عام.

وحتى لا يساء استخدامها تقرر بعض الدساتير أغلبية برلمانية معينة لإقرارها.

### 5-4 نفقات خدمة الدين العام:

وهي النفقات التي تنفقها الدولة لسداد القروض العامة الداخلية والخارجية ونفقات المعاشات وبعض النفقات الأخرى.

## الفرع الثاني: أسباب تزايد النفقة العامة

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة دفع بالعديد من الكتابة لمناقشة أسباب تزايدها، وتمثل أسباب زيادة النفقات العامة في ما يلي:

## أولاً: الأسباب الظاهرية لزيادة النفقة العامة:

ترجع الأسباب المؤدية إلى ارتفاع النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

تدهور قيمة العملة، اختلاف طرق المحاسبة المالية وزيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها. وستعرض لكل هذه الأسباب فيما يأتي:

**1- تدهور قيمة العملة:** يقصد بتدهور قيمة العملة تدني قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، وهي الظاهرة التي يمكن أن تشرح ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وما يمكننا ملاحظته بصفة عامة أن قيمة النقود تأخذ في الانخفاض بصورة مستمرة وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور. فالدولة تدفع عدداً من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات.

فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد.

ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.<sup>1</sup>

**2- اختلاف طرق المحاسبة المالية:** وهو يتعلق بإعداد الموازنة والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الاختلاف في الفن المالي وإلى اختلاف طرق قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الموازنة العامة للدولة الأخذ بفكرة الموازنة الصافية والإجمالية، وتقوم الموازنة الصافية أو الإجمالية على ظاهرة

<sup>1</sup> د. محمد عباسي محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص: 105 - ص: 107.

تخصيص الإيرادات العامة، وهذا يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة أن تجري المقاصة بين إيراداتها ونفقاتها بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، وبالتالي فإنه لا يظهر في الموازنة العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات، وفكرت الموازنة الصافية كانت تتبع في الماضي أما فكرة الموازنة الإجمالية فهي تقوم على أن كل النفقات العامة التي تقوم بها المرافق والهيئات العامة تظهر في موازنة الدولة التي تضم كافة النفقات والإيرادات العامة، وعليه فإن الأخذ بمبدأ الموازنة الإجمالية في سنة معينة حيث يظهر كافة النفقات العامة للدولة إلى وجود قدر من الزيادة في حجم الإنفاق العام في هذه السنة مقارنة بالسنة السابقة وتعتبر هذه الزيادة بالطبع زيادة ظاهرية بسبب تغيير القواعد المحاسبية للموازنة لا زيادة حقيقية في النفقات.<sup>1</sup>

**3- اتساع المساحة الإقليمية للدولة:** إن اتساع مساحة الإقليم نتيجة لضم مناطق جديدة للدولة قد يترتب عليه زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب على هذا الانضمام أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي. وقد تحقق هذا السبب مرارا بالنسبة لبعض الدول الأوروبية التي تغيرت حدودها واتسعت مساحة أقاليمها عقب بعض الحروب.<sup>2</sup>

### ثانيا: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

الأسباب الحقيقية هي مجموعة من الأسباب التي أدت إلى زيادة المبالغ المخصصة للإنفاق العام مع زيادة الحاجات العامة ومن هذه الأسباب ما يلي:

- 1- أسباب اجتماعية:** مع تطور الدولة وتحويلها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة أصبح هدفا لا ينصب فقط على رفع مستوى الدخل بل إعادة توزيع هذا الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والقيام بالرعاية الاجتماعية للمسنين والأطفال والعاطلين عن العمل... الخ.<sup>3</sup>
- 2- أسباب اقتصادية:** بدأت الدولة بالتوسع في مشروعاتها العامة الاقتصادية بكافة أشكالها وأدى ذلك إلى نمو الدخل القومي وبالتالي زيادة موارد الدولة وإنتاجها، فكان أن توسعت دخول الأفراد وتحسنت مستويات خدماتهم وبالمقابل أدى ذلك إلى اتساع دائرة الضرائب والرسوم بحيث سهل على الدولة من اقتطاع مبالغ ضخمة كبيرة

<sup>1</sup> د. أحمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، مرجع سابق، ص: 29.

<sup>2</sup> د. مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص: 220.

<sup>3</sup> د. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء عمان، 1999، ص: 132.

عملت على زيادة الإيرادات العامة للدولة. مما دفع هذا الأمر إلى ضرورة قيام الدولة بإشباع حاجات المواطنين والتوسع في نفقات الدولة.

من جانب آخر فإن زيادة الموارد الاقتصادية والمالية للدولة شجع الدولة بهدف القيام بمهام ووظائف متعددة في الحياة الاقتصادية وللحفاظ على التوازن الاقتصادي وتوجيه التنمية.

كل هذه الأسباب ساهمت في زيادة حجم الإنفاق العام ووسعت دائرة الإنفاق الاقتصادي، فقيام الدولة على تقديم الإعانات والمنح والمساعدات الاقتصادية في الأسواق الداخلية والدولية وحرص الدولة على محاربة الكساد والبطالة والتضخم كلها أسباب رئيسية دفعة لزيادة النفقات العامة.<sup>1</sup>

**3- أسباب سياسية:** تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة بعض النفقات العامة مثل: انتشار مبادئ الحرية و الديمقراطية وتقرير مسؤولية الإدارة.

فانتشار المبادئ الديمقراطية يجعل الحكومات تتجه إلى الإسراف في الإنفاق كما أن نمو دور الدولية ومسؤوليتها وتحويلها من دولة غير مسؤولة إلى دولة مسؤولة يزيد من الحالات التي تلتزم فيها الدولة بتعويض الأفراد عن الأضرار التي تسببها لهم أعمال وتصرفات الإدارة العامة وغيرها من الكوارث الطبيعية.

وقد ازدادت القوانين التي تقرر مسؤولية الدولة في المجالات الإدارية والقضائية، حيث تنص المادة 49 من الدستور على أنه:

"يترتب على الخطأ القضائي تعويض من الدولة، ويحدد القانون شروط التعويض وكيفيةه"

كما يؤثر سوء الأخلاق السياسية ونقص الشعور بالمسؤولية لدى القائمين على الجهاز الإداري على زيادة النفقات العامة بفضل اتساع دائرة التبذير والاختلاس وسوء استخدام الأملاك العامة.<sup>2</sup>

**4- أسباب إدارية:** ترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها تضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات والإدارات للقيام بتقديم الخدمات العامة والإشراف على حسن سير المشروعات العامة المختلفة.

<sup>1</sup> د.أحمد حمود القيسي، المالية العامة والتوسع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015، ص: 56.

<sup>2</sup> د.محمد الصغير بعلي، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 47- ص: 48.

ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك لازدياد حجم الإنفاق العام على أنه كلما كانت الإدارة الحكومية رشيدة كلما كان هذا الازدياد مقبولا.

أما إذا كان التنظيم الإداري سيئا وقاصرا عن ملاحقة متطلبات العمل بكفاءة، فإن هذا الازدياد يمثل عبئا ثقيلا على موارد الدولة، والملاحظ في هذا الصدد أن الإسراف في عدد الموظفين وفي ملحقات الوظائف العامة من مبنى وأثاث وسيارات دائما ما يؤدي إلى زيادة الأعباء العامة زيادة غير مقبولة نظرا لأنها غير منتجة لا يصاحبها زيادة في النفع العام.<sup>1</sup>

**5- أسباب مالية:** تتمثل الأسباب المالية في سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية والخارجية وذلك لسداد أي عجز في إيرادات الدولة، حيث أن الحصول على القروض قد دفع الدول وإغرائها إلى زيادة نفقاتها العامة والتوسع في حجم الإنفاق.

وإن لهذه القروض آثار أدت إلى زيادة حجم الإنفاق حيث أن وضع فوائد القروض وتسديد قيمتها مستقبلا كان لا يقل أهمية في اتساع دائرة الإنفاق العام.

كذلك فإن وجود الفائض في إيرادات الدولة وخاصة من الإيرادات الغير مخصصة لقرض معين دفع الحكومات للتوسع في الإنفاق العام، وأدى هذا الوضع إلى إجبار الدول على عدم تخفيض نفقاتها العامة لما قد يؤدي من تدمير الأفراد في حالة تقليص الإنفاق الحكومي.<sup>2</sup>

**6- أسباب عسكرية:** أدت كثرة الحروب إلى تخصيص جزء كبير من بنود الموازنة العامة للإنفاق على السلاح وتجهيز الجيش وزيادة عدد المنتسبين إليه، وكما أن التوترات الحدودية والصراعات بين الدول تزيد من النفقات العامة ولهذا أسباب ونتائج سياسية واقتصادية وإستراتيجية، من هنا لا يمكن أن نفصل هذا السبب كما سبقه من أسباب. ولا يقتصر الإنفاق العام على الجيش فقط بل أيضا على العمل الاستخباراتي بين الدول الخاصة التي تعيش في حالة عداء وعدم عداء، وهذا بحاجة إلى أموال طائلة تكون على حساب الموازنة العامة للدولة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> د. مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص: 222.

<sup>2</sup> د. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص: 57.

<sup>3</sup> د. طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 134 - ص: 135.

## المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

للنفقات الاقتصادية آثار مباشرة على الإنتاج، الأسعار، التوزيع، والاستهلاك، سنوضحها في ما يلي:

**1- آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني:** تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي والفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءاً هاماً من هذا الطلب، وتزداد أهميته لازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد والعلاقة بين النفقات العامة، وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها.

وبصورة أدق، فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيد منها.

ومن جهة أخرى، يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والتشغيل، وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية<sup>1</sup>.

**2- آثار النفقات العامة على الأسعار:** لا تحدد الأسعار المختلفة بفعل قوى العرض والطلب فقط بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطرق مباشرة أو غير مباشرة، هذا التدخل الذي أصبح في الاقتصاد الحديث أمراً ضرورياً نتيجة المطالبة بتدخل الدولة أو بتدخلنا تلقائياً.

يترتب على الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار، أما توجيه الإنفاق العام في المجالات الاستهلاكية فهي تؤدي إلى زيادة أسعارها نظراً لزيادة الطلب عليها.

كما يمكن تخفيض الأسعار بشراء بعض السلع والمنتجات وتخزينها حتى تكون متوفرة ومنخفضة السعر حفاظاً على استقرار بعض الصناعات والمؤسسات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> د. محمد عباس المحرزي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص: 120-ص: 121.

<sup>2</sup> د. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص: 33-ص: 34.

## 3- آثار النفقات العامة على التوزيع الوطني:

إن تأثير الإنفاق العام في التوزيع الوطني يتم بطريقتين:<sup>1</sup>

✓ الطريقة الأولى: تتمتع الأفراد بخدمات عامة غير قليلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء نسبة كبيرة من تمويل هذا الإنفاق، فتعتبر هذه العملية نقلاً للدخول من أصحاب الدخل الكبيرة إلى أصحاب الدخل الصغيرة.

✓ الطريقة الثانية: استفادت الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات المخصصة لها كإعانات البطالة... وغيرها، ولكي يحدث الأثر يستوجب أن تكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لأن الطبقات الغنية منها أكبر من الفقيرة، ومن ثم يؤدي إلى توزيع الدخل الوطني.

4- آثار النفقات الاقتصادية على الاستهلاك: تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بطريقة مباشرة وذلك عن طريق الزيادة الأولية على أموال الاستهلاك نتيجة الإنفاق العام، ويمكن اعتبار هذا النوع من الآثار النفقات العامة على الاستهلاك من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور تخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.

أ- بالنسبة لنفقات الاستهلاك الحكومي: فإن أثرها على زيادة الاستهلاك يبدو من خلال ما تقوم به الدولة في سبيل إشباع الحاجات العامة من إنفاق قد يتخذ صورة شراء سلع أو مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة أو تلزم للموظفين العموميين أو لأعمال المرافق والمشروعات العامة.

ب- بالنسبة لنفقات الاستهلاك الخاصة بالدخول الخاصة الموزعة على الأفراد: يبدأ هذا الأثر بالظهور عندما تقوم الدولة بتخصيص جزء من النفقات العامة لدفع مرتبات وأجور والمعاشات لموظفيها أو عمالها، ويتجه الجزء الأكبر من دخول الأفراد الموزعة هذه لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات. ومن الواضح أن نفقات الدولة هذه تعتبر مقابل ما يؤديه عمالها من أعمال وخدمات، ولذلك تعتبر من قبيلة النفقات العامة

<sup>1</sup> أ. لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، جامعة البويرة، 2014، ص: 19.

المنتجة، حيث تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي. ومن ثم فدخل الأفراد هنا تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لترشيد الإنفاق العمومي

لقد أصبحت الموازنة العامة للدولة في العصر الحديث وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات الحكومية، وهي وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة العامة للدولة، لذلك فقد أولى هذا التنظيم المالي أهمية كبيرة من طرف علماء المالية المعاصرين، وبسبب تزايد النفقات العامة بشكل مستمر تلجأ الدولة إلى سياسة ترشيد النفقات. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى ترشيد الإنفاق العمومي.

### المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العمومي

#### الفرع الأول: مفهوم الترشيح

**تعريف الترشيح:** يقصد بالترشيح التصرف بعقلانية وحكمة على أساس رشيد، طبق الترشيح أحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى حد أدنى ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية<sup>2</sup>.

#### الفرع الثاني: مفهوم ترشيد الإنفاق العمومي

**تعريف ترشيد الإنفاق العمومي:** من أهم التعاريف التي أتى بها العلماء حول ترشيد الإنفاق العام نذكر:

1- عرف الدكتور ميلاد يونس بأن المقصود من ترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن دون تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> د. أحمد عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992، ص: 116.

<sup>2</sup> بلال عوايشة، فاطمة الزهراء ناصر، إصلاح الإدارة كمدخل لترشيد الإنفاق العام للدولة، دراسة حالة الجزائر لفترة 1990 - 2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير، العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة العربي تيسي، تبسة، 2016، ص: 47.

<sup>3</sup> صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص: 145.

2- كما تم تعريفه على بأنه اتخاذ مجموعة من القرارات من اجل تأجيل النفقة العامة للقيام بتحقيق المنفعة العامة بأقل التكاليف وأعلى جودة للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى رفع مردودية النفقة العامة<sup>1</sup>.

3- يأخذ اصطلاح ترشيد الإنفاق العام معناه من اصطلاح الرشد بمعناه الاقتصادي والذي يعني التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد<sup>2</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص أن ترشيد الإنفاق العمومي هو الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع.

### المطلب الثاني: ضوابط ترشيد الإنفاق العمومي وآلياته

#### الفرع الأول: ضوابط ترشيد الإنفاق العام

ويقصد بها المبادئ التي ينبغي مراعاتها عند القيام بالإنفاق العام بهدف ترشيده، وتمثل هذه المبادئ في ما يلي<sup>3</sup>:

1- حرية الأسواق والمنافسة الحرة: أي الحرية للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات والمناطق المختلفة وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يقلل من الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية.

2- الرشد الاقتصادي: وهذا يعني ربط العائد بالتكلفة لبرنامج الإنفاق العام وإدارة الميزانية وإدارة الديون العامة بحكمته من خلال اختيار أفضل البدائل المتاحة وتحقيق أكبر مصلحة اقتصادية ممكنة.

3- الثقة في المعاملات: وهو توفر عنصر الثقة في العقود والمعاملات أي تواجد الثقة بين إدارات وزارة المالية، ذلك أن توفر عنصر الثقة من الأهم لإنجاح أية سياسة مالية واقتصادية. فثقة أفراد المجتمع وتفاؤلهم حول جدوى وفرص نجاح تلك السياسات من أهم أسباب نجاحها، وسيقلل هذا من تكلفة برامج الإنفاق العام ويزيد من كفاءتها.

<sup>1</sup> صبرينة كردودي، المرجع نفسه، ص: 145.

<sup>2</sup> د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دارالمسيرة، الطبعة السادسة، 2014، ص: 367.

<sup>3</sup> ساجي فاطمة، الاتجاهات الحديثة للرقابة ودورها في ترشيد الإنفاق العام، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص: 150- ص: 151.

- 4- استخدام السياسات الاقتصادية والضمانات القانونية لتحقيق أهداف المجتمع: إن أساس أي نمو اقتصادي في الفكر الرأسمالي هو القطاع الخاص، وأن الدولة تستخدم سياستها الاقتصادية ومنها سياستها المالية لتحفيز النمو والاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل والثروات في المجتمع.
- 5- أحكام الرقابة على النفقات العامة: يعتبر جانب الرقابة من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيد الإنفاق العام، لذلك نجد أن هذه العملية مطبقة في كل الدول وتقوم به العديد من الأطراف من أجل السهر على صرف النفقات العامة في أوجهها بشكل يضمن تحقيق أقصى نفع عام، لذلك ظهرت الضرورة لرقابة حازمة ودقيقة على الإنفاق العام من أجل الاقتصاد في صرفه وحسن استغلاله في أحسن وجوه الاستغلال.

### الفرع الثاني: آليات ترشيد الإنفاق العمومي

تتمثل آليات ترشد الإنفاق العمومي في:

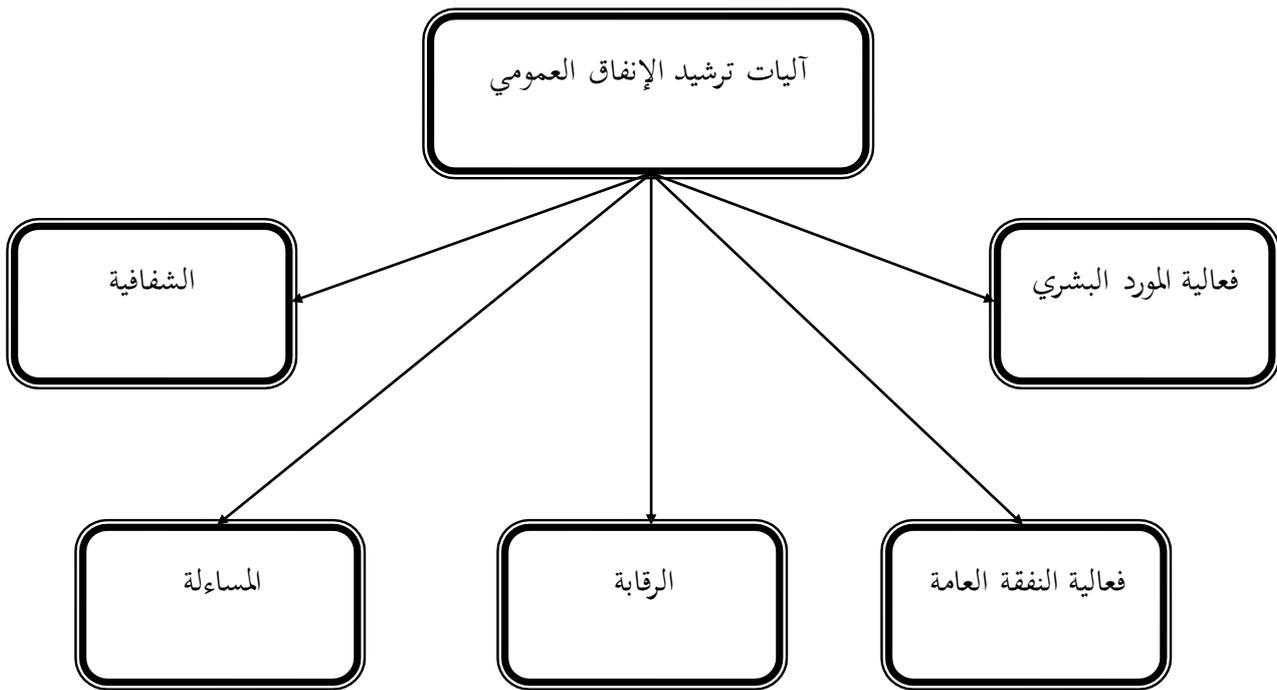
- 1- **فعالية النفقة العامة كمدخل لترشيد الإنفاق العام:** يعني حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون إسرافها. ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى في النفقات الغير الضرورية وزيادة الكفاءة الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة، أي بمعنى آخر الإدارة الرشيدة للإنفاق.
- 2- **المورد البشري ودوره في ترشيد النفقات العامة:** إن تطبيق مبدأ اللامركزية يرتبط أساسا بقدره المسؤولين المحليين على ممارسة اختصاصهم، ما يضع عامل توعية المورد البشري من حيث التأهل والخبرة والكفاءة شرطا أساسيا.
- 3- **عنصر الرقابة:** رغم اختلاف أنواع الرقابة والممارسات الرقابية في الميزانية من مختلف الأجهزة الرقابية إلا أنها تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب، وتبقى ضعيفة وغير كافية للتجاوزات التي تحدث.
- مضمون الرقابة هو أن النفقات العامة تتماشى مع المبالغ المدرجة في الميزانية، حيث لا يمكن النظام الحالي الميزانية من ممارسة الرقابة على الأداء فعالية النفقة.

4- الشفافية: تبنى على حرية تدفق المعلومات حيث يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين لها شريطة أن تكون المعلومة كافية وسهلة الفهم وموثوقة وأن يفسح المجال للمواطنين للإطلاع عليها، ويساعد هذا الإفصاح في رشد القرارات الصحيحة.

5- المساءلة: يعرف برنامج الأمم المتحدة المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم توضيحات لازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي تواجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.

- يمكن توضيح آليات ترشيد الإنفاق العمومي من خلال الشكل رقم (1-1) كما يلي:

### شكل رقم (1-1): آليات ترشيد الإنفاق العمومي



- من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر: نور الهدى، أ. حفاظ زحل، الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية، 2016، ص: 221-ص: 225.

## المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لترشيد الإنفاق العمومي

تؤثر سياسة ترشيد الإنفاق العمومي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد لأنها تعتمد بشكل أساسي على النفقات العامة، والنفقات العامة تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وذلك نظراً لما تحدثه من آثار اقتصادية في حجم الإنتاج الوطني وفي طريقة توزيعه وفي الاستهلاك والادخار والاستثمار، ومن الواضح أن مفهوم ترشيد الإنفاق يتضمن أحكام الرقابة على النفقات والابتعاد عن التبذير والنفقات الغير الضرورية وبالتالي تخفيض النفقات بشكل عام.

وتعتمد الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن سياسة ترشيد الإنفاق على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، فإذا كانت الحالة السائدة هي حالة ازدهار اقتصادي فإن تخفيض النفقات العامة (النتائج عن ترشيد النفقات) من شأنه أن يخفف من حدة الازدهار ومن ارتفاع الأسعار ومن أعراض التضخم، كما انه يؤدي إلى حصول فائض مالي في الموازنة العامة يحول إلى الاحتياطي العام للدولة لتتم الاستفادة منه عند حلول سنوات الكساد الاقتصادي والأزمات، لذا يمكن القول أن الآثار الجانبية المترتبة عن إتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام قد تكون لها آثار ايجابية وآثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

أ- الآثار الايجابية: تتمثل في أحكام الرقابة على النفقات وفي القضاء على التبذير والمحافظة على الأموال العامة وفي إعادة توزيع الإيرادات العامة بشكل أفضل على وجوه الإنفاق وفي تحقيق استفادة أكبر من الإمكانيات المالية المتوفرة للدولة.

ب- الآثار السلبية: هي الآثار التي قد تنشأ عن سياسة ترشيد الإنفاق العمومي حالة كساد، فقد تؤدي سياسة ترشيد الإنفاق العمومي إلى تخفيض في أعداد الموظفين مما يؤثر بشكل سلبي على العمالة في البلاد فتتزايد أعداد العاطلين عن العمل .

كما قد تؤدي إلى تخفيض الإعانات على المواد الأساسية مما يؤثر سلبياً على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع.

وقد تؤدي إلى تخفيض نفقات المشاريع مما يؤثر على زيادة الدخل الوطني وعلى النمو الاقتصادي في البلاد.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> د. محمد عصفور شاكر، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق، ص: 405-ص: 406.

## خاتمة الفصل :

من خلال ما سبق نستنتج أن النفقات العامة تشكل القسم الأكبر من مكونات الموازنة العامة للدولة وتعد من السياسات المالية والاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة من أجل ترشيد إنفاقها العام، كما يهدف ترشيد الإنفاق العمومي إلى تخصيص الموارد والكفاءة من أجل الوصول إلى الحد الأدنى من التبذير والإسراف والحد من التزايد الغير المبرر للنفقات.

# الفصل الثاني:

آثار ترشيد الإنفاق العمومي على  
عجز الميزانية

**تمهيد:**

تعتبر الميزانية وثيقة أساسية لدراسة المالية العامة للدول فهي تمثل المرأة التي تعكس نشاطها، فهي تبين مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ومجالات إنفاقها، حيث تهدف الميزانية العامة للدولة إلى تقدير النفقات لإشباع حاجات الأفراد العامة والإيرادات لتغطية هذه النفقات. كما قد واجهت بعض الدول عدة مشاكل اقتصادية والتي تمثلت في ارتفاع النفقات على الإيرادات مما يشكل هذا عجز في الموازنة والذي ينعكس بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية والمالية، لهذا أصبحت الدول تهتم بسياسة ترشيد الإنفاق العام وذلك من أجل ضبط الإنفاق وترشيده والابتعاد عن التبذير وعدم الوقوع في العجز.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للميزانية العامة
- المبحث الثاني: أثر ترشيد الإنفاق العمومي على عجز الميزانية

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للميزانية العامة

الميزانية العامة هي الوثيقة الأساسية للمالية العامة فقد احتلت هذه الأخيرة جانبا هاما من الدراسات وذلك لتطور حجم الميزانية العامة وتزايد تأثيرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمالي. فالميزانية العامة تتضمن تقدير الإيرادات والنفقات العامة، فهي خطة مالية تهدف من خلالها الدولة إلى إشباع الحاجيات العامة في ظلال الظروف المختلفة.

## المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة

توجد مجموعة من التعاريف للميزانية العامة، يمكن إيجازها في ما يلي:

1- الميزانية هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع.<sup>1</sup>

2- تعتبر الميزانية العامة للدولة "وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة.<sup>2</sup>

نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الميزانية هي وثيقة تقريرية مصادق عليها من طرف البرلمان لمدة سنة، تتضمن جانبين: جانب الإيرادات العامة وجانب النفقات العامة، وهذه الوثيقة تمثل الترجمة المالية لبرنامج الحكومة.

## المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة

من أهم المبادئ الأساسية للميزانية العامة نجد:

## أولا: مبدأ سنوية الوحدة

يقصد بقاعدة السنوية أن تكون المدة التي تغطيها الموازنة سنة واحدة، مع عدم اشتراط اتفاقها مع السنة الميلادية وإنما تحدد السنة تبعا لظروف كل دولة على حدة.

<sup>1</sup> د. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص: 437.

<sup>2</sup> د. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص: 383.

ومن الملاحظ بن تاريخ بداية السنة المالية في معظم دول العالم مع بداية السنة الميلادية إلا أن ذلك لا ينطبق على كافة الدول.

أسباب اختيار سنة كفترة زمنية قياسية للموازنة العامة:

1. صعوبة تقدير وتنبؤ إيرادات الدولة ونفقاتها إذا كانت لفترة طويلة.
2. إن اطالت فترة الموازنة إلى أكثر من سنة يقود إلى ضعف الرقابة عليها.
3. ضرورة احتواء الفترة الزمنية القياسية إلى كافة المواسم والمحاصيل.<sup>1</sup>

ثانياً: مبدأ وحدة الميزانية

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى مضمون مبدأ الوحدة ومبرراتها وعيوبها كما يلي:

✓ مضمون مبدأ الوحدة:

يقوم مبدأ وحدة الميزانية على فكرة مفادها أن نفقات وموارد جميع المصالح التابعة لنفس الجماعة العمومية، أي تجمع وتفيد في وثيقة واحدة. ويقصد عندئذ من هذا المبدأ أن تدرج كافة نفقات الدولة وإيراداتها في ميزانية واحدة التي تنظم في جدولين، الأول يتضمن كافة الإيرادات مهما كان مصدرها والثاني كافة النفقات مهما كانت الجهة التي تقوم بها.<sup>2</sup>

✓ مبررات مبدأ الوحدة:

يقوم هذا المبدأ على نوعين من المبررات أولهما سياسي والثاني مالي:

أ- المبرر السياسي: وجود وثيقة واحدة تجمع فيها كافة نفقات الدولة وإيراداتها، تمكن السلطة التشريعية من أخذ فكرة واضحة وكاملة عن وضعية الدولة المالية وأنها تيسر الرقابة البرلمانية على مالية الدولة. غير أن عملية الرقابة هذه تصعب إذا تعددت الوثائق المالية وتبعثت عبر مختلف نفقات الدولة وإيراداتها.

<sup>1</sup> د. محمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص: 146-ص: 147.

<sup>2</sup> أ. يلس شاوش بشير، المالية العامة، ديوان المطبوعات، 2013، ص: 80.

ب- المبرر المالي: يسهل مبدأ المقارنة بين مجموع الموارد ومجموع النفقات وبيان ما إذا كان هناك تعادل فيما بينهما، وقد يخفي تعدد الميزانيات أو الحسابات عجزا ماليا كبيرا عندما تحول بعض النفقات من الميزانية العامة للدولة إلى حسابات خاصة أو ميزانيات مستقلة.<sup>1</sup>

### ✓ عيوب مبدأ الوحدة:

مع تطور وظائف الدولة أصبح مبدأ الوحدة يتعارض مع الاعتبارين التاليين:

أ- وجود بعض المصالح التجارية والصناعية للدولة والتي تتطلب ميزانية خاصة بها منفصلة عن ميزانية الدولة تسمح من تقييم نتائجها.

ب- ضرورة عدم الجمع في جدول واحد النفقات النهائية والنفقات المؤقتة (القروض، والسلفيات التي تمنحها الدولة للغير) من جهة، والإيرادات النهائية (الضرائب وحاصل أملاك الدولة ...) والإيرادات الغير النهائية (القروض التي تستفيد منها الدولة) من جهة أخرى.

ونظرا لهذين العاملين أدخلت على مبدأ الوحدة استثناءات، الغرض منها تطبيق مبدأ المرونة.<sup>2</sup>

### ثالثا: مبدأ عمومية الموازنة

يقصد بهذه القاعدة أن تظهر جميع تقديرات الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة واحدة دون إجراء مقاصة بين الاثنين، وإذا كانت قاعدة وحدة الموازنة كما رأينا تهدف إلى إعداد وثيقة واحدة لموازنة الدولة فإن قاعدة العمومية تهدف إلى أن يسجل في هذه الوثيقة وبالتفصيل كل تقدير لنفقة أو إيراد دون أن يحدث مقاصة بين نفقات بعض المرافق والهيئات العامة وبين إيراداتها.

هذا يعني أن الموازنة لا تظهر سوى رصيد الفرق بين تقديرات نفقات المرافق وتقديرات إيراداته.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أ. يلس شاوش بشير، المالية العامة، مرجع نفسه، ص: 80.

<sup>2</sup> أ. يلس شاوش بشير، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 81

<sup>3</sup> د. عبد الباسط علي حاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة، المكتب الجامعي الحديث، 2015، ص: 184.

## رابعاً: مبدأ توازن الميزانية

في الفكر المالي التقليدي يعني هذا المبدأ أن تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة، وفي حالة ظهور فائض في إيرادات الموازنة فإن هذا يعني أن القائمين على الموازنة لم يستطيعوا أن يقدروا الإيرادات العامة والنفقات العامة بشكل جيد ودقيق، أو أن الإيرادات الحكومية القائمة على تنفيذ النفقات وجلب الإيرادات لم تؤدي دورها على أكمل وجه، فقد يكون هناك تقصير في العمل أو إهمال به أو قد يكون هناك فرض وجباية ضرائب كثيرة أدت إلى زيادة الإيرادات العامة، وهذا قد يثقل كامل المواطن وقد يؤدي إلى اضطرابات داخلية تؤثر على نظام الحكم، وقد يعني عدم الالتزام بتنفيذ جميع بنود النفقات العامة.

وفي حالة ظهور عجز في الموازنة فهذا يعني أن المسؤولين عن الموازنة لم يقدروا بنود الموازنة بشكل صحيح، كما قد يعني وجود اختلاسات وتسبب في عملية الإنفاق.

والسبب الذي جعل مبدأ التوازن ذو أهمية كونه مؤشر على حسن استخدام المال العام وكضمان لاستمرار الثقة في مالية الحكومة والمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي للدولة.<sup>1</sup>

## المطلب الثالث: مراحل الميزانية

تمر الميزانية العامة للدولة بعدة مراحل أساسية قبل أن تتخذ صورتها النهائية ومن أهم هذه المراحل نجد مرحلة التحضير، مرحلة المصادقة، مرحلة التنفيذ، ومرحلة المراقبة وفيما يلي تفصيل لهذه المراحل.

## أولاً: مرحلة إعداد الميزانية

المقصود بمرحلة الإعداد هو تحضير الميزانية عن طريق وضع تقديرات للنفقات ما يلزمها من إيرادات تحدد بالتقدير، ولما كان أساس هذه المرحلة هو التقدير فيجب التزام الدقة إلى أقصى حد حتى لا تفاجأ الدولة أثناء التنفيذ بغير ما توقعت فينتج عن ذلك آثار سيئة يمكن تجنبها في مرحلة الإعداد.

فالاتجاه السائد في مختلف الأنظمة أن إعداد الميزانية والتحضير الأولي لها يتم بمعرفة السلطة التنفيذية (الإدارة العامة)، نظراً لما تتمتع بها من إمكانيات ووسائل تسمح لها بتحضير ذلك، وهي الأقدر على تحديد

<sup>1</sup> د. طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 169.

الحاجيات التي يتطلبها المجتمع وقدرته المالية، ويعتبر هذا الأسلوب هو السائد في جميع دول العالم، وتختلف التقديرات من دولة إلى أخرى طبقاً للنظام الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة.

تبدأ عملية الإعداد من القاعدة إلى القمة، فتبدأ بالوحدات إلى أن تنتهي إلى الوزارات التي ترفعها إلى وزارة المالية، حيث تقوم الأخيرة بدراسة الموازنة المرفوعة إليها للتأكد من صحة التقديرات وكذلك صحة الأسس التي بنيت عليها هذه التقديرات، وعدم النقص في عناصر الإنفاق أو الإيرادات المقترحة، ثم تعد الموازنة العامة للدولة وتولى عرضها على السلطة التشريعية لمناقشتها وفحص أوجه الإنفاق وأوجه الإيرادات، وما يترتب عن ذلك من فرض ضرائب جديدة أو إنشاء قروض عامة وقد تعتمد مشروع الموازنة على ما هو عليه ما تراه من تعديلات.<sup>1</sup>

### ثانياً: مرحلة الاعتماد

في هذه المرحلة يبدأ المجلس النيابي بمناقشة المصروفات المقترحة في مشروع الموازنة ثم اعتمادها قبل النظر في جانبي الإيرادات حتى يمكن تقدير هذه المصروفات على أساس حاجات المجتمع العامة، ودون التقييد بقرار محدودية الإيرادات.

بعد ذلك تركز المناقشة حول مقترحات الإيرادات المختلفة لإجراء المفاضلات بين البدائل لتمويل تلك النفقات، وتعتبر موافقة البرلمان على الموازنة إجازة ينبغي الحصول عليها قبل البدء في تنفيذ الميزانية أي قبل بداية السنة المالية.

لذلك تنص الدساتير على ضرورة تقديم مشروع الموازنة قبل بداية السنة المالية بفترة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة أشهر على الأقل للسلطة التشريعية.<sup>2</sup>

### ثالثاً: مرحلة التنفيذ

يقصد بتنفيذ الموازنة إجراء تحصيل الإيرادات العامة ودفع النفقات التي أدرجت في هذه الموازنة بعد اعتمادها من قبل السلطات المختصة، إن أخطأ الإيرادات قد تعوض بعضها البعض... بحيث يزيد الإيراد في

<sup>1</sup> د. خبابة عبد الله، أساسيات المالية العامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص: 187.

<sup>2</sup> د. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص: 478-479.

بعض البنود كما كان مقدرا أو يقل في البعض الآخر، أما بالنسبة للنفقات فأخطاء التقدير لا تعوض إلا في حدود ضيقة وهذا يختلف من دولة إلى أخرى.

والواقع أنه لعامل المرونة الذي ينبغي أن تتسم به الموازنة العامة أثره على التنفيذ، وهي ضرورة لضمان نجاح مرحلة التنفيذ.<sup>1</sup>

#### رابعا: مرحلة المراقبة

إن الرقابة على تنفيذ الموازنة تحمل أهداف سياسية ومالية وذلك للتأكد من تنفيذ محتوياتها بالشكل المطلوب وعدم خروج السلطة التنفيذية عن الحدود المرسومة لها، كما تهدف الرقابة إلى الحفاظ على سير العجلة الإدارية في شؤونها المالية دون إسراف وتبذير، كل هذا بهدف الحفاظ على المال العام.

إن الرقابة على تنفيذ الموازنة يجب أن لا تكون شديدة ومبالغ فيها لدرجة تعرقل وتشل حركة الأجهزة الحكومية من جهة ولكي لا تنعكس أيضا على النشاط المالي الاقتصادي للمجتمع ككل من جهة أخرى.

لذلك لا بد من إدارة أموال الدولة وفقا للقواعد والقوانين المالية وبإجراءات ووسائل تحقق الغرض الرئيسي من تنفيذ هذه الموازنة ألا وهو يجب عدم تعطيل حركة الإدارة ومرافقها المختلفة.<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: أثر ترشيد الإنفاق العمومي على عجز الميزانية

تقع ميزانية الدولة تحت عجز من جراء تقصير الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة، وعند الوقوع في العجز تسعى الدولة جاهدة من خلال تطبيق سياسة ترشيد النفقات للحد من العجز في ميزانيتها.

<sup>1</sup> د. محمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص: 149.

<sup>2</sup> د. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص: 102 - ص: 103.

## المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة وأنواعها

## الفرع الأول: تعريف عجز الموازنة

لقد تعددت تعريفات عجز الموازنة حسب كل عالم ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

1- يقصد بعجز الموازنة العامة قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة من جانب الدولة<sup>1</sup>.

2- يعبر عجز الموازنة على تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات<sup>2</sup>.

3- يمثل العجز في الميزانية العامة الفارق السلبي لموازنة توسيعية من خلال زيادة المصروف التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في المداخيل<sup>3</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف عجز الموازنة على أنه الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، أي أن مجموع النفقات العامة يفوق مجموع الإيرادات العامة للدولة.

## الفرع الثاني : أنواع عجز الموازنة

هناك عدة أنواع من عجز الموازنة تتمثل في ما يلي:

## أولاً : العجز المؤقت

يسمى أيضاً بالعجز الحقيقي أو الموسمي أو النقدي، والذي يقع في الموازنة العامة أثناء السنة المالية بسبب التفاوت الكمي بين الداخل والخارج، الناتج عن سبب من الأسباب الطارئة غير العادية أو بسبب خطأ في تقدير بعض العناصر الموازنة العامة.

هذا النوع من العجز المؤقت يزول بزوال السبب الذي تسبب في حدوثه وعادة تستطيع الدولة معالجته بعد فترة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة، وهذا العجز يمكن حدوثه في الاقتصاد الإسلامي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ضياء الدين صبري عبد الحافظ، آليات سد عجز الموازنة العامة، دار الفكر الجامعي، 2018، ص: 24.

<sup>2</sup> ضياء الدين صبري عبد الحافظ، آليات سد عجز الموازنة العامة، المرجع نفسه، ص: 24.

<sup>3</sup> معلم يوسف، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق، ص: 53.

## ثانيا: العجز المقدر:

يسمى أيضا بالعجز المخطط أو المقصود، وهو العجز التي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معنية وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة بزيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة العادية، والذي قد يطول ويقصر أحيانا حسب الظروف والحاجة التي لجأت إليها الدولة.<sup>2</sup>

## ثالثا: العجز الهيكلي:

إن هذا العجز يحدث إن لم تعطي الإيرادات النفقات بصفة مستمرة، فيصبح بذلك دائما ولا يترجم بمجرد عدم التوافق بين الإيرادات والنفقات ولكن بعدم توازن الجهاز المالي كله، ويرجع هذا الوضع في العادة إلى زيادة النفقات العامة بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد الوطني ككل بجميع مصادره، أي مقدرة الدخل الوطني تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها. وهو ما ينبى بوجه عام عن خلل في هيكل الاقتصاد القومي نفسه، إذا قد لا يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجا كافيا.<sup>3</sup>

## المطلب الثاني: أسباب حدوث عجز الموازنة ومصادر تمويله

## الفرع الأول: أسباب حدوث عجز الموازنة

هناك عدة عوامل تؤدي إلى حدوث عجز الموازنة، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عاملين رئيسيين: عامل النمو في الإنفاق العام وعامل تراجع نمو الإيرادات العامة وسوف نتطرق لهما في ما يلي:

<sup>1</sup> ديلمي هجيرة، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه من منظور إسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص: 116.

<sup>2</sup> ديلمي هجيرة، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه من منظور إسلامي، المرجع نفسه، ص: 116.

<sup>3</sup> د. أحمد عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص: 348.

**1- عامل النمو في الإنفاق العام:**

قد يحدث نتيجة لتزايد الإنفاق العام على الإيرادات العامة للدولة، وتكون هذه الزيادة راجعة إلى عدة أسباب سنذكرها في ما يلي:<sup>1</sup>

**1-1 زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية:** لقد ظهر هذا العامل في عقد السبعينات والثمانينات وهذا بعد أن تخلفت العديد من الدول النامية عن سداد ديونها بسبب تفاقم حجمها، وجدت هذه الدول نفسها أمام خيارين صعبين إما أن توقف عملية التنمية الاقتصادية أو تقوم بخدمة الديون الخارجية وعليه فإذا ركزت هذه الدول على تمويل التنمية الاقتصادية فلا يمكن لها أن لا تقوم بتسديد التزاماتها الخارجية ومنه تمتاز سمعتها لدى الدول، وفي المقابل إذا قامت بتسديد ديونها فلا يمكن لها تحقيق أهدافها التنموية فأعباء خدمة هذه الديون تظهر في الموازنة العامة فيتم حساب الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية ضمن النفقات الجارية، أما أقساط الديون فتظهر في باب التحويلات الرأسمالية ومع تزايد المديونية الداخلية والخارجية تزايد معها الإنفاق الخاص بتغطية هذه الديون.

**1-2 الإنفاق العسكري:** تعتبر النفقات العسكرية من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام فهي تمثل نسبة كبيرة من النسبة الإجمالية لمجموع النفقات العامة، فارتفاع الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي زاد من حجم هذه النفقات، فالإنفاق العسكري لعب دورا بارزا في تفاقم وزيادة عجز الموازنة للدولة بسبب ضخامة هذه النفقات. ففي الآونة الأخيرة ونتيجة لعدم الاستقرار الأمني في أغلبية الدول نلاحظ التزايد الهائل في هذه النفقات خصوصا في الدول العربية.

**1-3 اتساع نمو العمالة الحكومية:** تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتزايد معدلات نموها بالإضافة إلى تزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وهو ما يؤثر على حجم النفقات الجارية من خلال زيادة الرواتب والأجور، فعندما تتبع موازنات الدول نجد تزايد هائل في جانب نفقات التسيير سببه هو الزيادة الكبيرة في الأجور نتيجة لنمو العمالة الحكومية، فهذا النوع من الإنفاق يمثل سببا رئيسيا في زيادة الإنفاق بشكل عام واتساع حجم الموازنة العامة بشكل خاص.

<sup>1</sup> لحسن دردوري، سياسة الميزانية في عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص: 122-123.

**1-4 الأزمات الاقتصادية:** تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة الإنفاق العام، ففي حالة الأزمات الاقتصادية نتجه معظم الدول إلى زيادة الإنفاق العام من أجل التخفيف من حدتها، فمثلاً في حالة الركود الاقتصادي تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة التشغيل وبالتالي في الدخل الوطني، ويكون ذلك فعالاً في الدول المتقدمة لما تتميز به من مرونة في جهازها الإنتاجي.

**1-5 التوسع في النفقات الغير الضرورية:** يعتبر الإشراف على إقامة المباني الحكومية الضخمة والفخمة وصرف نفقات كبيرة على شراء الأثاث الفاخر وتزيين هذه المرافق من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام، فصرف نفقات كبيرة على هذه المرافق الإدارية ووظيفتها يزيد اتساع حجم النفقات العامة بشكل عام وبالتالي ينعكس تأثيرها السلبي على رصيد الموازنة العامة.

**1-6 زيادة الدعم السلمي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك:** كلما زاد اتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والحياة الاقتصادية زاد معها حجم الإنفاق فتوجه الدولة لدعم بعض السلع المحلية ودعم المنتجين المحليين يزيد من حجم نفقاتها التحويلية وهو ما يؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام.

**1-7 سياسة التمويل بالعجز:** تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تستعمل كأداة من أدوات التنمية الاقتصادية، ففي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى إحداث عجز مقصود في موازنتها العامة بحيث يتم تمويل بواسطة الإصدار النقدي الجديد ومنه يتم تحقيق المزيد من التشغيل للموارد العاطلة من أجل تعويض ضعف الطلب في القطاع الخاص، وهذا ما يؤدي إلى زيادة المشروعات الاقتصادية ومنه ارتفاع نسب التوظيف والإنتاج فيزيد على إثرها العرض الكلي، ولقد ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها وتعتبر من الأسباب الرئيسية لتزايد بنسبة عجز الموازنة العامة للدولة.

**1-8 الضخم:** من الأسباب المؤدية لتزايد الإنفاق العام هو تدهور القوة الشرائية حيث يؤثر ذلك تزايد نفقات مشترياتها وكل مستلزماتها السلعية، ففي هذه الحالة تحاول الدولة البقاء على نفس الإشباع قبل فترة التضخم فتمنح للأفراد علاوة من أجل تعويض الانخفاض الذي طرأ على دخولهم الحقيقية، إضافة إلى ذلك تزيد من مخصصات الدعم السلمي وترفع الاستثمار العام، وما تجدر إليه الإشارة أن ارتفاع الأسعار نتيجة لتدهور القوة الشرائية للنقود لا يؤدي لارتفاع كل النفقات العامة مثل النفقات المخصصة لخدمة الديون.

## 2- تراجع نمو الإيرادات العامة:

فيما يتعلق بالموارد العامة فإنها لم تواكب النمو الحاصل في النفقات العامة، بل اتجهت في بعض البلاد النامية نحو الانخفاض ما أدى إلى تفاقم حالة عجز الموازنة، ويمكن إلقاء الضوء على خمسة عوامل هي<sup>1</sup>:

**2-1 الضعف الشديد الذي تتسم به الطاقة الضريبية:** وهي تقاس بنسبة الضرائب واختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح هذه النسبة بين 15% - 20% في الدول النامية في حين تصل النسبة في البلدان الصناعية إلى ما لا يقل عن 30%.

**2-2 جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويره لخدمة الأهداف التنموية:** فكثير من الأنظمة الضريبية لم تتطور من الحقبة الاستعمارية، كما أن أنظمة الضرائب مليئة بالاستثناءات ومثقلة بالتعقيدات، كما أن المستوى المهني والتقني للعاملين متدنيا، وتفشي فيهم البيروقراطية، كما يعاني الجهاز من عدم توافر الأجهزة الحديثة.

**2-3 التهرب الضريبي:** إن التهرب الضريبي يؤثر بشكل واضح في تدهور حصيلة الضرائب، حيث يتمكن الفرد من التخلص منها نهائيا أو تقديم تصريحات غير صحيحة إذا تعدد الحيل والأساليب والفنون المتاحة أمام أصحاب الأراضي وكبار التجار والأثرياء لعدم دفع الضرائب، إذا يؤدي غموض القوانين الضريبية والرشوة دورا مهما في تشجيع التهرب الضريبي كما أن ضالة العقوبات المفروضة على المتهربين يغري الممولين بالتهرب، ومما تجدر ملاحظة أن التهرب من دفع الضرائب في البلدان الصناعية يرتفع إلى الجريمة المخلة بالشرف.

## 2-4 ظاهرة تأخر المستحقات المالية للدولة: وتتمثل في الآتي:

- ✓ مشكلة التأخرات الضريبية: وتتمثل في عدم الحصول في مواعيدها المقررة إما بإهمال الموظفين، أو ضعف الإمكانيات، أو سبب التعقيدات في تقدير وربط وتحصيل الضريبة.
- ✓ التأخرات المستحقة عن بعض الخدمات المهمة التي تؤديها الدولة للموظفين، مثل: فواتير الهاتف، المياه، الكهرباء... .

<sup>1</sup> د. حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، من ص: 104 - إلى ص: 106.

## 2-5 تدهور الأسعار للموارد الأولية التي تصدرها الدول النامية بشكل خطير:

والتي تؤدي إلى تدهور موارد الدولة السيادية، ومع تردي هذه الأسعار تخسر الدولة الكثير من الموارد المالية، ويكون هذا الانخفاض إما بشكل مباشر عندما تكون الدولة هي المالكة لمصادر الإنتاج، وإما بشكل غير مباشر عندما تقل حصيلة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات المستغلة في إنتاج هذه الموارد وتصديرها.

## الفرع الثاني: مصادر تمويل عجز الموازنة

يمول عجز الموازنة من مصادر متعددة تتخلص في ما يلي:<sup>1</sup>

## أولاً: الاقتراض من البنك المركزي

وذلك من خلال سلطة البنك المركزي في خلق النقود فيتحول العجز إلى نقد، وعندما يكون هذا النقد مفرطاً ترتفع الأسعار فيصبح عجز الموازنة العامة مصدر رئيسي للتضخم وتسمى قدرة الحكومة على طبع النقود بمقدار زيادة الموارد برسم صك العملة.

## ثانياً: الاقتراض من المصاريف المحلية

وهذا لا يؤدي مباشرة إلى خلق النقود كما في حالة البنك المركزي ولكنه يأخذ مسارين، الأول: إذا زاد البنك المركزي احتياطات المصارف المحلية لتمكينها من مواجهة الائتمان الجديد الناجم عن قروضها للحكومة فإن هذه القروض تصبح متشابهة لحالة الاقتراض من البنك المركزي، والثاني: إذا تعذر على البنك المركزي زيادة الاحتياطات المصارف المحلية فإن هذه المصارف ستضطر لخفض قروضها للقطاع الخاص كي تستطيع تلبية القروض المقدمة للحكومة، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم الأضرار بالنمو الاقتصادي.

## ثالثاً: الاقتراض من القطاع التمويلي غير المصرفي

ويأتي بشكل مباشر طريق طرح سندات الحكومة لتباع إلى هذا القطاع وإن كان هذا الأسلوب يؤجل التضخم بعض الشيء إلا أنه قد يؤدي به إلى تفاقمه في مرحلة لاحقة إذا لم يدار الدين العام إدارة محكمة، كما أن هذا النوع من القروض شأنه شأن الاقتراض من المصارف المحلية يخلق مزاحمة للقطاع الخاص في الحصول على مصادر

<sup>1</sup> د. مجيد الكرخي، دراسات في النشاط المالي للدولة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص: 115-ص: 116.

تمويل الائتمان فيرفع سعر الفائدة وما ينجم عنها من أضرار بمعدل النمو الاقتصادي، إضافة إلى تزايد تكلفة خدمة الدين العام مع مرور الزمن لأن فوائد السندات الجديدة تتصاعد مع تصاعد العجز الذي ينمو هو الآخر مع تزايد تكاليف خدمة الدين العام.

#### رابعاً: الاقتراض من الخارج

ومن أهم مصادر هذا التمويل هو السحب من احتياطات العملة الأجنبية وإصدار السندات تقني من قبل غير المقيمين، ويؤدي الاقتراض من الخارج لغرض تمويل عجز الموازنة العامة إلى رفع أسعار الصرف ومن ثم الأضرار بالقدرة التنافسية للقطاع التجاري مع العالم الخارجي.

#### خامساً: التمويل عن طريق زيادة الضرائب

حيث تلجأ الحكومة إلى زيادة الضرائب لغرض تغطية العجز في موازنتها وهذا يؤدي إلى خفض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

#### المطلب الثالث: أثر ترشيد الإنفاق العمومي على عجز الموازنة

تمتاز ميزانية الدولة بمبدأ التوازن أي أن جملة النفقات تساوي جملة الإيرادات ولكن في بعض الأحيان لا يتحقق هذا التوازن بالشكل الذي تريده الحكومة، ويظهر ما يسمى بعجز الموازنة العامة والذي يعني أن إيرادات الدولة لا تستطيع أن تلي نفقاتها، وبذلك تسعى الحكومات من أجل تقليص هذا العجز بإتباع لسياسة ترشيد الإنفاق العام بحيث تستثنى المصروفات غير الضرورية في السنة المالية التي توجب تقليص الإنفاق العام مع تأجيل تنفيذ المشاريع التي يمكن تنفيذها في ظروف مواتية.

إن ترشيد الإنفاق العام يعد أفضل الأساليب لعلاج عجز الموازنة، بحيث أن ترشيد الإنفاق العام يتضمن إعادة تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص وهو ما يعني تحويل ملكية عدد من شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى علاج أو تخفيض عجز الميزانية من ناحيتين، الأولى: تخفيض مباشر في عجز الميزانية باعتبار أن التمويل الجاري لهذه المؤسسات قد انعدم أو تقلص، الثانية: تتمثل في زيادة موارد الدولة من حصيله بيع أو تأجير هذه الوحدات، ومن الضرائب التي ستفرض على أرباحها وأرباح المساهمين فيها من القطاع الخاص.

كما أن ترشيد الإنفاق العام يتضمن تحقيق الفعالية والكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد داخل قطاعات الدولة، ولما كانت الكفاءة تعني تحقيق نفس القدر من المخرجات بقدر أقل من المدخلات، فإن ذلك يؤدي إلى علاج أو تخفيض عجز الميزانية كنتيجة لتخفيض الإنفاق العام.

إن ترشيد الإنفاق العام بما يتضمنه من تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص وفعالية تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها داخل قطاعات الدولة يعد أسلوباً ملائماً لعلاج عجز الميزانية وتجنب الآثار السلبية المصاحبة لأسلوب زيادة موارد الدولة، فيظل قصور الطاقة الضريبية وانخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي. وأيضاً تجنب الآثار السلبية التي قد تنتج على إثر تخفيض النفقات الرأسمالية لصالح النفقات الجارية.

أي أن ترشيد الإنفاق العام يؤدي إلى علاج عجز الميزانية دون أن يكون مصحوباً بتدهور في رأس المال الاجتماعي، كما أنه يتضمن مواجهة حقيقية لمشكلة العجز دون ترحيلها إلى الأجيال القادمة.

## خاتمة الفصل:

إن توسع نشاط الدولة يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وفي حالة تفوق النفقات على الإيرادات يقع عجز في الميزانية مما يفرض على الدولة التفكير في سياسة لمعالجة الوضع القائم، ومن بين السياسات التي تستعملها الدولة سياسة ترشيد النفقات والذي يعني عدم الإسراف والتبذير في النفقات والتصرف بحكمة في الأموال وهذا ما يؤثر تأثيراً إيجابياً على ميزانية الدولة.

الفصل الثالث : دراسة

حالة ولاية عين تموشنت

## تمهيد:

يعتبر هذا الفصل من أهم الفصول الذي تطرقنا إليه في بحثنا، حيث لا يكفي الجانب النظري لفهم المضمون وعليه يرفق بجانب تطبيقي .

لذا تطرقنا في هذا الفصل بتقديم ميدانا للدراسة، والمتمثلة في مديرية الإدارة المحلية لولاية عين تموشنت، وذلك عبر التعرض لنبذة تاريخية، تقديمها لهيكل التنظيمي، مكاتب ومصالح المديرية ومهامها، وكذلك أثر ترشيد الإنفاق العام على عجز الميزانية .

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: نظرة عامة حول مديرية الإدارة المحلية لولاية عين تموشنت.
- المبحث الثاني: تقسيمات ميزانية النفقات في الجزائر.

## المبحث الأول: ماهية مديرية الإدارة المحلية لولاية عين تموشنت

تعتبر الولاية بجهازها الإداري ونظامها القانوني واختصاصاتها العامة عنصر حيوي وفعال ووسيلة لإقامة التعاون والتكامل بين مختلف وظائفها الجماعية والمحلية والقاعدية وبين أعمال السلطة المركزية، لذا كرس مختلف الدساتير والقوانين الوجود المادي لهذه الجماعة المحلية بحيث أعطى المشرع الجزائري اهتمام كبير للتنظيم المحلي ويظهر ذلك من خلال تزايد عدد الولايات من 15 ولاية سنة 1962 إلى 31 ولاية سنة 1974 ثم إلى 48 ولاية في سنة 1984 .

وبخصوص ولاية عين تموشنت، فظهرت بعد التقسيم الإداري 1984، وصنفت كولاية تحتوي على 28 بلدية و8 دوائر.

وتجدر الإشارة، إلى أن التنظيم وتسيير ولاية عين تموشنت يخضع إلى أحكام القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 والمتعلق بالولاية ولها مجل تنفيذي يتكون من عدة مديريات تابعة للولاية إذ يبلغ عدد مديريات ولاية عين تموشنت 42 مديرية كل واحدة لها اختصاصها ومهامها إلا أنها تشترك في شيء واحد هي أن كل هذه المديريات تكون تحت سلطة الوالي، ومن ين هذه المديريات، مديرية الإدارة المحلية التي سنتطرق لها بالتفصيل.

## المطلب الأول: التعريف بمديرية الإدارة المحلية ومهامها

## الفرع الأول: تعريف مديرية الإدارة المحلية

تعتبر الإدارة المحلية لولاية عين تموشنت فرع من فروع الولاية وهي بمثابة العمود الفقري لها وذلك نظرا لما تقوم به من خدمات عمومية وجزء من أجهزة الإدارة العامة في الولاية إلى جانب المصالح الداخلية التابعة للولاية، نشأت في إطار المرسوم لتنفيذي رقم 94-217 المؤرخ في 23 جويلية 1994 المحدد لقواعد تنظيم مصالح التقنيين والشؤون العامة والإدارة المحلية وعملها وتؤدي مهامها ونشاطها تحت السلطة المباشرة للسيد والي الولاية.

## الفرع الثاني: مهام مديرية الإدارة المحلية

تمارس مديرية الإدارة المحلية مهامها في إطار المرسوم التنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 1995/09/06، الذي يحدد صلاحيات مصالح التقنيين والشؤون العامة والإدارة المحلية وقواعد تنظيمها وعملها.

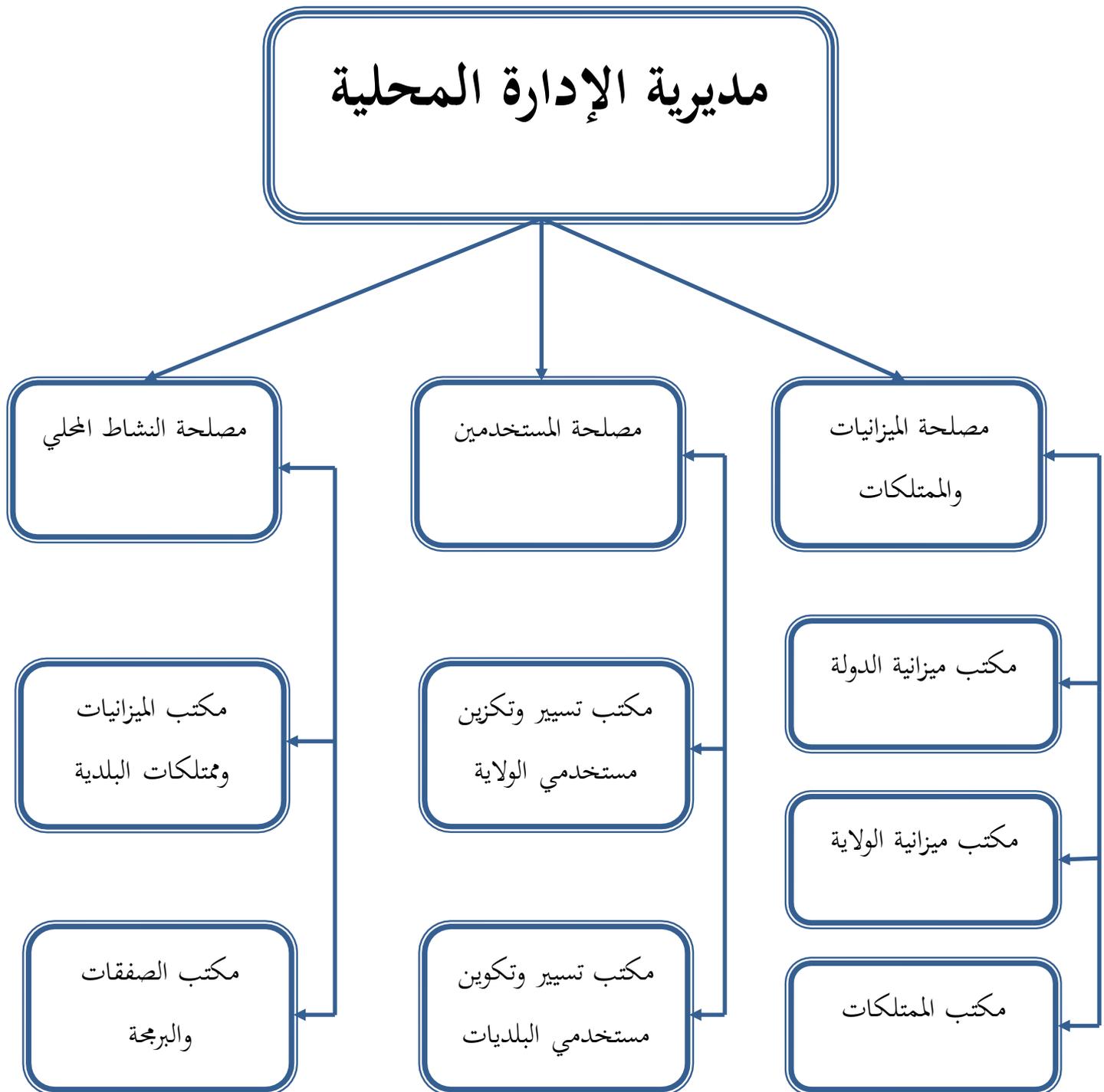
تكلف مصالح مديرية الإدارة المحلية بما يأتي:

- تعد مع المصالح الأخرى المعنية ميزانية التسيير وميزانية التجهيز في الولاية، كما تسهر على تنفيذها حسب الكيفيات المقررة.
- تدرس وتقترح وتضع كيفيات تسيير المستخدمين المعنيين لدى المصالح المشتركة في الولاية.
- تدرس وتطور كل عمليات تحسين مستوى المستخدمين وتكوينهم .
- تجمع كل الوثائق الضرورية لسير مصالح البلديات سيرا منتظما وتحللها وتوزعها.
- تقوم بكل الدراسات التي تمكن الولاية والبلدية من دعم مواردها المالية وتحسينها.
- تضبط باستمرار الوثائق المتعلقة بتسيير ممتلكات الولاية.
- تدرس الميزانيات والحسابات الإدارية في البلديات والمؤسسات العمومية وتوافق عليها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة المحلية لولاية عين تموشنت

- يبين الشكل التالي الهيكل التنظيمي للمصالح الإدارية والتقنية لمديرية الإدارة المحلية كالتالي:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمصالح الإدارية والتقنية لمديرية الإدارة المحلية



المصدر: مديرية الإدارة المحلية

## المطلب الثالث: التعريف بمكاتب ومصالح الإدارة ومهامها

تشمل مديرية الإدارة المحلية لعين تموشنت ثلاث مصالح تتولى مهمة إدارة المهام المخولة إليها وهي كالتالي:

أولاً: تعريف مصلحة الميزانية والممتلكات ومهام مكاتبها

## ✓ تعريف مصلحة الميزانية والممتلكات:

تعد هذه المصلحة من أهم مصالح الولاية وهذا نظرا لدورها الفعال في المجال المالي وفي مجال الأملاك.

## ✓ مهام مكاتب مصلحة الميزانية والممتلكات:

تظم هذه المصلحة ثلاث مكاتب هي: مكتب ميزانية الدولة، مكتب ميزانية الولاية، مكتب الممتلكات.

## ✚ مكتب ميزانية الدولة: يتولى المكتب المهام التالية:

- تنفيذ ومتابعة الاعتمادات المخصصة للمصالح الخارجية المتواجدة على مستوى الولاية.
- التكفل بالاعتماد المخصص للانتخابات والتكفل بالمتكفونين.
- يتولى عملية تنفيذ ميزانية الدولة على مستوى الولاية وهذا عن طريق تسيير الاعتماد المالي المخصص للولاية في ميزانية الدولة .

## ✚ مكتب ميزانية الولاية: يقوم هذا المكتب بمهامه في إطار قانون الولاية الباب السادس الخاص بمالية

الولاية من المواد 132 إلى 155، وتطبيقا للتنظيم الساري المفعول والتي تتمثل في:

✓ الميزانية الأولية: وهي عبارة عن كشف إجمالي وبيان تفصيلي لكافة العمليات المالية المقررة بها خلال السنة المالية، ويتم عرضها في شكل تقديرات التي تزعم الولاية تنفيذها خلال السنة المالية المعنية ويتم تحضيرها للسنة المقبلة.

✓ الميزانية الإضافية: مبدئيا لا تملك الولاية إلا ميزانية واحدة تتصف بطابع التقدير فيما يخص الإيرادات والنفقات، وما الميزانية الإضافية إلا تكملة تعديل الميزانية الأولية، وهذا ناتج عن سوء التقدير أو ظهور احتياجات سواء في النفقات أو الإيرادات، كما تهدف إلى ربط السنة المالية الجديدة بالسابقة .

✚ مكتب الممتلكات: يقوم المكتب بما يلي:

- تسيير الممتلكات والوسائل المختلفة للولاية من خلال ضبطها في الوثائق على غرار سجل الممتلكات حيث سجل جميع المعلومات الضرورية بالإضافة إلى تسجيل المشاريع الجديدة التي تم إنجازها.
- تزويد مختلف مصالح الولاية بالوسائل الضرورية لأداء عملها.
- القيام بعملية الجرد الدوري لممتلكات الولاية.
- صيانة وترميم ممتلكات الولاية خاصة العقارية منها.
- تسيير وصيانة حظيرة السيارات.

ثانيا: تعريف مصلحة المستخدمين ومهام مكاتبها

#### ✓ تعريف مصلحة المستخدمين:

هي التي تتكفل بتوظيف المستخدمين التابعين للولاية والدوائر، والموظفين التابعين لوزارة الداخلية على المستوى المحلي وتقوم بتسيير حياتهم المهنية منذ تاريخ توظيفهم إلى غاية انتهاء علاقة عملهم مع الإدارة وذلك وفق القوانين والتنظيمات المتعلقة بتسيير الحياة المهنية للمستخدمين.

#### ✓ مهام مكاتب مصلحة المستخدمين

- تكون هذه المصلحة من مكاتب:

✚ مكتب تكوين وتسيير مستخدمي الولاية: وهو المكلف بفتح توظيف أول إجراء من الإعلان عن التوظيف ومتابعة المسابقات الخاصة بالتوظيف وتقديمها للتأشيرة، بالإضافة إلى توظيف في الولاية تقوم هذه المصلحة على متابعتهم عن طريق التكوين والترقية في الدرجات وفي الرتبة، وهذا يتم عن طريق اللجنة المتساوية الأعضاء المختصة قانونا.

✚ مكتب تكوين وتسيير مستخدمي البلديات: تقوم هذه الولاية في هذه الحالية بالقيام بسلطة الوصاية

والرقابة عن طرق التوجيهات وتعليمات توجه لمسيري الموظفين على مستو البلديات، وكذلك تبلغ لهم كل النصوص والتعليمات الخاصة بتسيير الموارد البشرية.

ثالثا: تعريف مصلحة التنشيط المحلي ومهام مكاتبها

#### ✓ تعريف مصلحة التنشيط المحلي:

تقوم بمتابعة حركة البلديات، أي الإشراف على الدوائر والبلديات التابعة للولاية والإشراف على مستوى الولاية نفسها عن طريق مراقبة مصالحها وأمورها ودراسة الميزانية ومراقبتها إلى غاية تنفيذها، أي كل أملاك البلديات تسير من طرف المصلحة من الجانب المالي وجانب الأملاك (العقارية، المنقولة).

بالإضافة إلى مراقبة ومتابعة الصفقات التابعة للولاية التي تهتم بالقطاعات الداخلية والجماعات المحلية والاتفاقيات المبرمة من طرف البلديات مثلا: الإنجاز والتوريد.

#### ✓ مهام مكاتب مصلحة التنشيط المحلي:

- تتكون هذه المصلحة بدورها إلى مكتبين:

➤ **مكتب ميزانية وممتلكات البلديات:** وهو خاص بكل ما يتعلق بالميزانية والممتلكات العقارية والمنقولة للبلدية.

➤ **مكتب الصفقات والبرامج:** وينقسم إلى قسمين:

- صفقات تابعة للولاية (أي مسجلة في قطاع الداخلية أو ميزانية الولاية).
- مراقبة الصفقات التي تبرمها الولاية في جميع النشاطات إذا كانت مطابقة للقوانين المعمول بها أولا.

### المبحث الثاني: تقسيمات ميزانية النفقات في الجزائر

#### المطلب الأول: تقسيمات ميزانية النفقات العامة حسب المشرع الجزائري

تعتبر ميزانية التسيير والتجهيز إحدى أدوات السياسات المالية التي تقوم السلطة المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة و هي بتعريف آخر المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجيات العامة وتحقيقا لدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني وهي تنقسم إلى قسمين: ميزانية التسيير وميزانية التجهيز وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات.

✓ ميزانية التسيير: هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي و الطبيعي للدولة و التي تسمح بتسيير نشاطات الدولة و التطبيق اللائق للمهام الجارية ، و بصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية و الإدارية ، أي أن مهمتها تتضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية ، حيث أن نفقات التسيير تشمل نفقات المستخدمين و نفقات المعدات.

#### ✓ تقسيم نفقات ميزانية التسيير:

حسب المادة 24 من القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 و المتعلق بقوانين المالية (جريدة رسمية رقم 28 لسنة 1984) فإن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب و هي:

- **أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء:
  - دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة).
  - الدين الداخلي: ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
  - الدين الخارجي.
  - ضمانات (من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات و المؤسسات العمومية).
  - نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).
- **تخصيصات السلطة العمومية:** تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها ، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري ... الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات و يضم ما يلي:
  - المستخدمين: مرتبات العمل، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية.
  - معدات تسيير المصالح.
  - أشغال الصيانة.
  - إعانات التسيير.
  - نفقات مختلفة.

- **التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:
  - التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
  - النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
  - النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).
  - النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
  - إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
  - النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).
  - إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات ... الخ).

✓ **ميزانية التجهيز:** هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية، والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وبصفة عامة تخصص ميزانية التجهيز للقطاعات الاقتصادية (القطاع الصناعي، الفلاحي ... الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن، وهي تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أنّ هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات، وتمويلها يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

#### ✓ تقسيم نفقات التجهيز والاستثمار:

حسب المادة 35 من القانون رقم 84-17 والمتعلق بقوانين المالية توزع ميزانية التجهيز على ثلاث أبواب

وهي:

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى برأسمال.

● **التقسيم حسب القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز والاستثمار في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي:

- المحروقات.

- الصناعة التحويلية.

- الطاقة والمناجم.

- الفلاحة والري.

- الخدمات المنتجة.

- المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية.

- التربية والتكوين.

- المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية.

- المباني ووسائل التجهيز.

- المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أنّ القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

● **الفصول والموارد:** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة،

وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أنكل عملية مركبة من

قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة، كأن نقول مثلا العملية رقم 2423 فهي تشمل على:

- القطاع 2 ..... الصناعات التحويلية.

- القطاع الفرعي 24 ..... التجهيزات.

- الفصل 242 ..... الصلب.

- المادة 2423 ..... التحويلات الأولية للمواد

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات على المستوى الوطني والولائي

الفرع الأول: تحليل تطور النفقات على المستوى الوطني

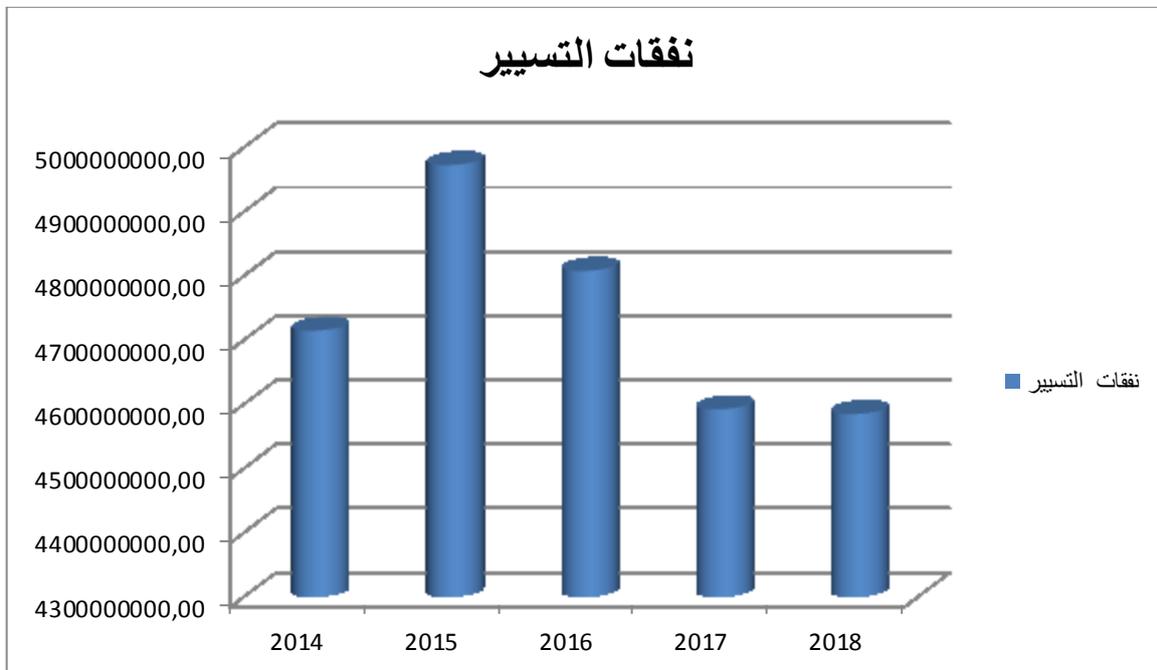
سنتطرق لتحليل تطور النفقات على المستوى الوطني خلال الفترة الممتدة ما بين (2014-2018):

الجدول رقم (3-1): نفقات التسيير (2014-2018)

السنة المالية	نفقات التسيير	النسبة
2014	4.714.452.366.000	%19.91
2015	4.972.278.494.000	%20
2016	4.807.332.000.000	%20.30
2017	4.591.841.961.000	%19.39
2018	4.584.462.233.000	%19.36

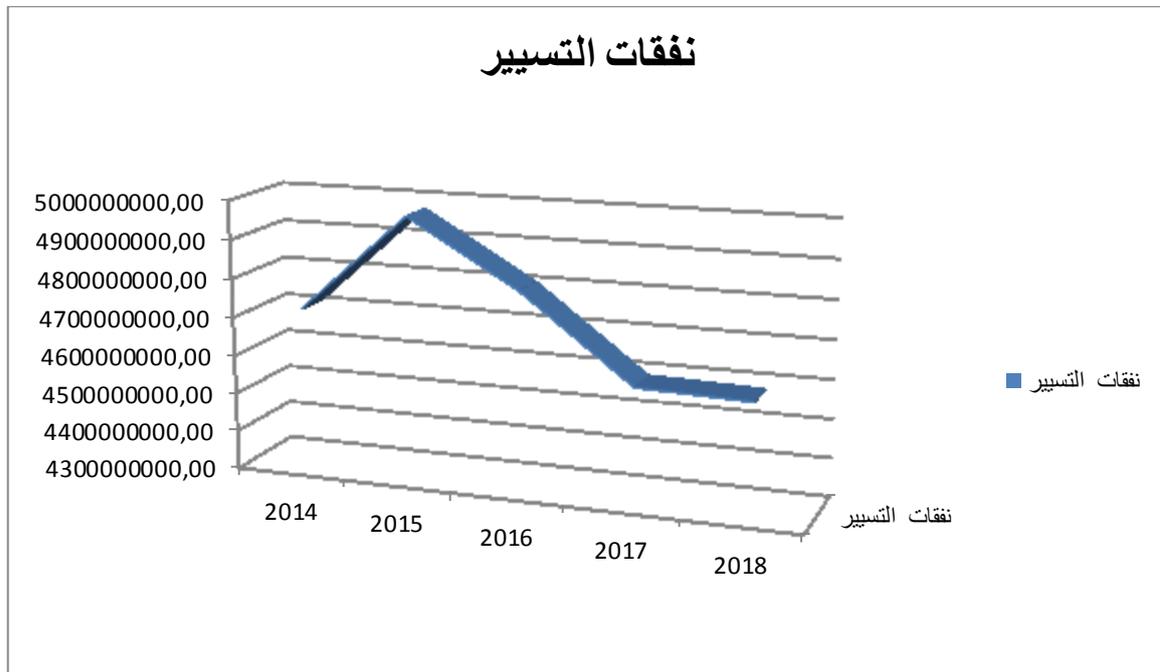
• من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات ميزانية التسيير من الجريدة الرسمية

الشكل (3-2): رسم بياني لتطور نفقات التسيير على المستوى الوطني (2014-2018)



المصدر: إعداد الطالبة من معلومات مأخوذة من ميزانية التسيير من الجريدة الرسمية.

الشكل (3-3): منحني تطور نفقات التسيير على المستوى الوطني (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مأخوذة من ميزانية التسيير من الجريدة الرسمية.

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة نفقات التسيير في سنة 2014 كانت 19.91%، ثم ارتفعت بنسبة 20% في سنة 2015 وهذا راجع إلى البجوحة المالية التي شهدتها الجزائر نظرا لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، أما في سنة 2016 بدأت النفقات في الانخفاض بسبب انهيار أسعار البترول فنلاحظ أن النسبة انخفضت بـ 20.30% مقارنة مع سنة 2015، وفي سنة 2017 بدأت النفقات بالانخفاض وهذا على نتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2016 وهذا الأمر ساهم في خفض عجز الميزانية بنسبة 19.39%، ونلاحظ في سنة 2018 استمرار انخفاض النفقات بنسبة 19.36%

كما يبين لنا الشكل رقم 3-2 الرسم البياني لتطور النفقات على المستوى الوطني (2014-2018) والشكل رقم 3-3 منحني تطور نفقات التسيير على المستوى الوطني (2014-2018).

## الفرع الثاني: تحليل تطور النفقات على المستوى الولائي

سنتطرق لتحليل تطور النفقات على المستوى الولائي (ولاية عين تموشنت) خلال الفترة الممتدة ما بين (2014-2018).

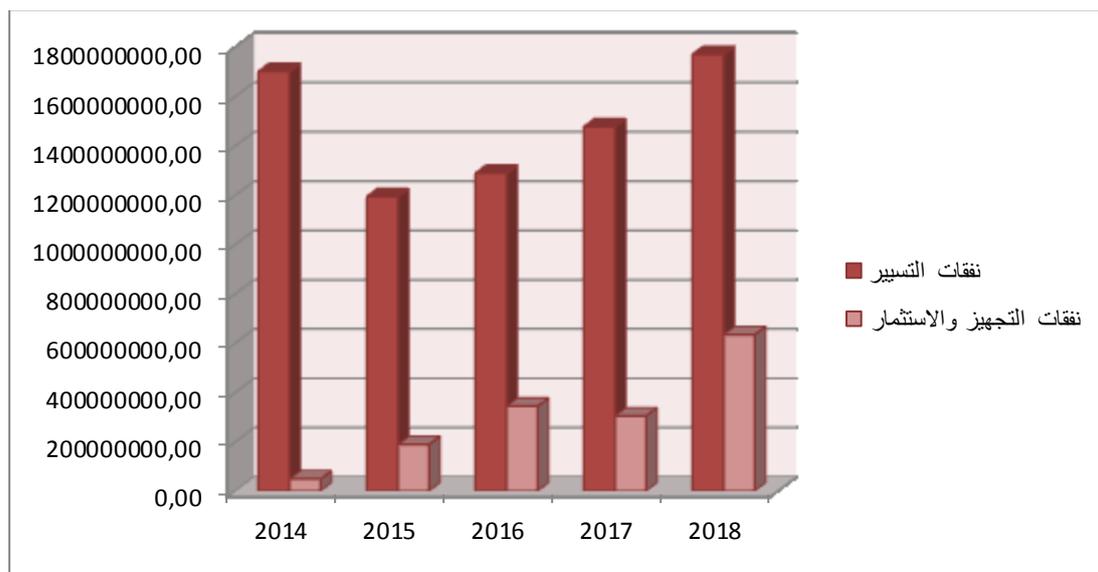
## الجدول (3-2): نفقات التسيير و نفقات التجهيز والاستثمار (2014-2018)

السنة المالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز والاستثمار	مجموع نفقات التسيير والتجهيز الاستثمار
2014	1 701 398 664.75	48 436 370.26	1 749 835 035.01
2015	1 194 122 533.85	188 420 573.80	1 382 543 107.65
2016	1 288 438 169.51	343 305 309.24	1 631 743 478.75
2017	1 477 157 358.97	304 408 638.91	1 781 565 997.88
2018	1 770 852 345.19	633 259 012.85	2 404 111 358.04

• من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات ميزانية الإدارة المحلية (2014-2018)

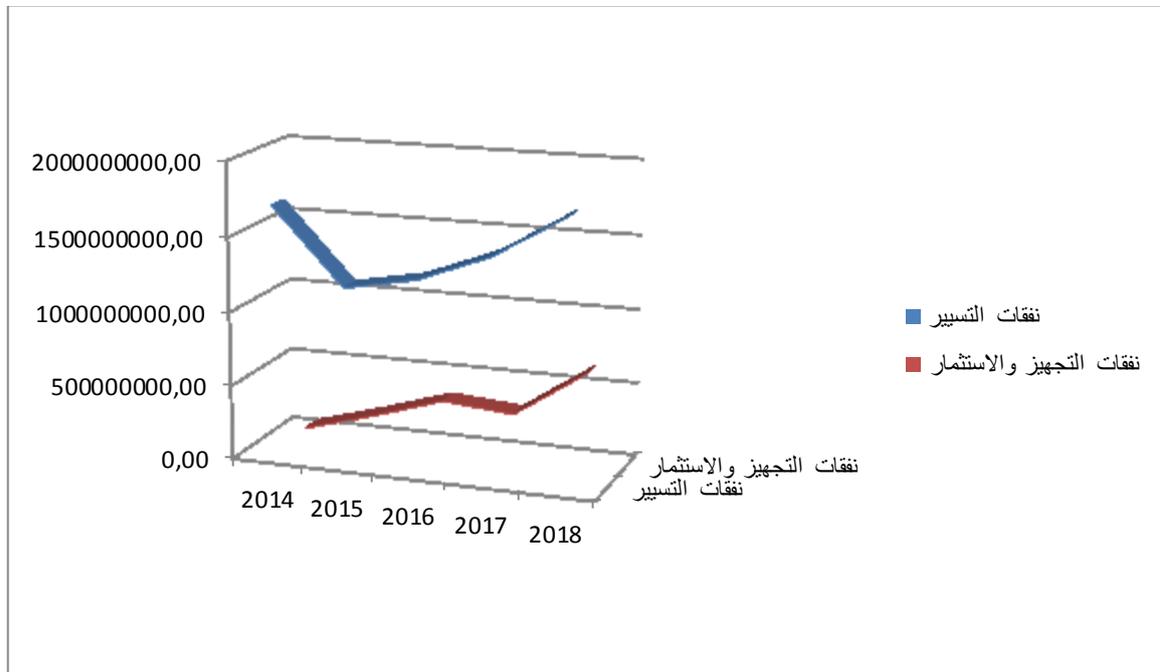
## الشكل رقم (3-4): التطور البياني لنفقات التسيير و نفقات التجهيز والاستثمار على المستوى الولائي

(2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مأخوذة من مديرية الإدارة المحلية.

الشكل رقم (3-5): منحى التطور البياني لنفقات التسيير ونفقات التجهيز على المستوى الولائي (2014-2018)



المصدر: إعداد الطالبة من معلومات مأخوذة من مديرية الإدارة المحلية

يوضح لنا الجدول رقم 3-2 النمو الإجمالي للنفقات العامة فنلاحظ أن النفقات العامة انخفضت في سنة 2015 ثم عادت لترتفع بشكل مستمر في الفترة الممتدة ما بين 2016-2018، وقد بين لنا الجدول النفقات العامة بصنفيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار. ويتبين لنا من خلال المعطيات أن نفقات التجهيز والاستثمار انخفضت في سنة 2017 ثم ارتفعت في 2018، أما نفقات التسيير فانخفضت في سنة 2015 ثم عادت لترتفع من سنة 2016. كما يعود هذا الارتفاع في النفقات العامة إلى الجهود المبذولة من طرف الولاية من خلال السياسة العامة والمسطرة لتنمية وترقية مختلف القطاعات وهذا من خلال الاعتمادات المالية التي تضخها الدولة للجماعات المحلية (الولاية، البلديات) سنويا بغية تحقيق الأهداف العامة و التي تتمثل في: ترقية الاستثمار المحلي، تحسين المرافق العامة، إدخال التكنولوجيا الحديثة.....

ويبين لنا الشكل رقم 3-4 التطور البياني لنفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار، أما الشكل 3-

5 يبين لنا منحى تطور النفقات العامة ونفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار.

## المطلب الثالث: مشروع الطاقات المتجددة لترشيد النفقات وأثره على عجز الميزانية

## الفرع الأول: مشروع الطاقة المتجددة

من أجل ترشيد نفقات مديرية الإدارة المحلية أخذنا مشروع الطاقة المتجددة .

## ✓ تعليمات وزارة الداخلية حول ترشيد الإنفاق العمومي

قام السيد الأمين العام بتكليف موظف إداري من مصلحة الميزانية من أجل النظر في مدى تطبيق محتوى التعليمات الواردة من جهة وزارة الداخلية كما يظهر الملحق رقم 06 بعنوان 2018 والملحق 07 بعنوان 2019، المتضمن موضوع متعلق بترشيد النفقات العامة:

- مشروع الطاقات المتجددة ....

على إثر ذلك قام الموظف المعني بالاتصال بموظف في مديرية الطاقة للقيام بالدراسة الأولية لهذا المشروع على مستوى الإدارة المحلية لولاية عين تموشنت.

وأدت هذه الدراسة إلى:

- تزويد المديرية بالطاقة الشمسية.
- استبدال المصاييح المستهلكة للطاقة بمصاييح اقتصادية في جميع الإدارة.
- الإدماج الإلزامي للأنظمة الشمسية صفة متوازنة مع الطاقة التقليدية في جميع مبنى المديرية.
- تحديد تكلفة المشروع والوسائل اللازمة لتنفيذه كما هو مبين في الجدول التالي:

## الجدول رقم (3-3): تكلفة مشروع الطاقة المتجددة

البيان	الكمية	سعر الوحدة	المجموع
جزر من الألواح الضوئية بولي ريستالين ذات نوعية جيدة، 35000 كيلو واط.	120	28.000	3.360.000
جزر محول بنظام شبكة 05 كيلو واط/220 بدون تخزين للبطارية.	07	550.000	3.850.000
العاكس التلقائي وفقا للقوة الحالية.	01	350.000	350.000
الكثير من الهياكل المعدنية الداعمة / الكابلات / الموصلات الشمسية.	01	1.500.000	1.500.000
عزل تحقيق شبكة كهربائية لمكيفات الهواء مستقلة عن الشبكة الشمسية. بما في ذلك توصيل الأسلاك بمنفذ التوصيل وقواطع الدائرة الرئيسية والثانوية.	01	1.000.000	1.000.000
وحدة الإنارة (الكل في واحد) 8000 لومن مع الصليب.	10	130.000	1.300.000
نظام التعرف على البيانات.	01	100.000	100.000
		مجموع H.T	11.460.000.00
		T.V.A	2.177.400.00
		مجموع TTC	13.637.400

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مأخوذة من الدراسة الأولية للمشروع

## الفرع الثاني: استهلاكات مديرية الإدارة المحلية للكهرباء

من خلال الجدولين سوف نتعرف على مبالغ استهلاك الكهرباء وكمية الاستهلاك لسنتي 2018-

2019:

## الجدول رقم (3-4): مبالغ استهلاك الكهرباء

الشهر	2018	2019
جانفي	57 632.22 دج	67 586.74 دج
فيفري	57 278.88 دج	61 058.13 دج
مارس	57 417.92 دج	59 795.87 دج
أفريل	53 517.06 دج	53 973.19 دج
ماي	51 422.33 دج	53 333.11 دج
جوان	67 504.17 دج	64 267.51 دج
جويلية	85 441.10 دج	90 819.98 دج
أوت	46 727.63 دج	86 800.33 دج
سبتمبر	87 493.38 دج	73 430.32 دج
أكتوبر	65 532.52 دج	64 857.32 دج
نوفمبر	57 305.87 دج	58 722.09 دج
ديسمبر	59 723.72 دج	-
<b>المجموع</b>	<b>74 699.68</b>	<b>66 978.72</b>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على معطيات مديرية الإدارة المحلية.

## الجدول رقم (3-5): كمية استهلاك الكهرباء بالكيلواط

الشهر	2018	2019
جوان	9423	12 486
فيفري	9392	10 778
مارس	9302	10 693
أفريل	9015	9202
ماي	8616	8548
جوان	11 602	10 976
جويلية	17 782	19 258
أوت	20 257	17 803
سبتمبر	16 304	13 337
أكتوبر	11 134	11 062
نوفمبر	9765	10 130
ديسمبر	10 463	-
<b>المجموع</b>	<b>143 055</b>	<b>134 273</b>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على معطيات مديرية الإدارة المحلية.

## من أهم النتائج المتوصل إليها من خلال المشروع:

- التقليل من استهلاك الطاقة العادية.
- التخفيض من فواتير الكهرباء التي تتحملها ميزانية المديرية.
- تقليص نفقات ميزانية الولاية .
- إيجاد سوق محلي للطاقات المتجددة وخلق فرص عمل تؤدي بالضرورة إلى قيمة إضافية على المستوى المحلي.
- تخفيض نفقات الميزانية بنسبة معتبرة.

## الفرع الثالث: أثر مشروع الطاقات المتجددة على عجز الميزانية

إن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية، وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة. بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030، تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تضمن استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية.

إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازها لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر ب 22 000 ميغاواط، حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020.

يتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي :

- الطاقة الشمسية: 13575 ميغاواط.
- طاقة الرياح : 5010 ميغاواط.
- الطاقة الحرارية : 2000 ميغاواط.
- الكتلة الحيوية : 1000 ميغاواط.
- التوليد المشترك للطاقة : 400 ميغاواط.
- الطاقة الحرارية الأرضية : 15 ميغاواط.

سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في آفاق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27٪ من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء.

إن إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة، سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014. وفقا للأنظمة المعمول بها، فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب.

إن تنفيذ هذا البرنامج يحصل على مساهمة معتبرة ومتعددة الأوجه للدولة والتي تتدخل سيما من خلال الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والنتاج المزدوج.

وتدعيما لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية " المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مراكز للبحث والتطوير مثل مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز، الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>البرنامج الوطني للطاقات المتجددة على الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables>

## خاتمة الفصل:

بناء على ما تم دراسته في هذا الفصل يتضح لنا أن النفقات العامة في الجزائر تنقسم إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار، إلا أن هذه النفقات لا تتسم بالرشادة مما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزانية لهذا تعمل الدولة على تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق من خلال تنفيذ المشاريع التي تقلص النفقات وتوفر إيرادات جديدة للدولة مثل مشروع الطاقات المتجددة.

الخاتمة العامة

بعد دراسة الموضوع المتعلق بترشيد النفقات وأثره على عجز الميزانية فقد تأكدنا من دور سياسة ترشيد الإنفاق العمومي كما قد أبرزنا أهم النقاط التي يجب على الدولة تسليط الضوء عليها اهتمامها بها.

إن سياسة ترشيد النفقات لا تعني التخفيض أو التقليل من الإنفاق وإنما التصرف بحكمة وعقلانية في المال العام من أجل تجنب الوقوع في العجز، كما أن تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق العام أصبح أمر ضروري نظرا لتطور دول الدولة وتوسع نشاطها. كما أنه في الوقت الراهن أصبحت الدول النامية تعاني من استمرارية عجز الميزانية بسبب زيادة الإنفاق كنتيجة لزيادة الأجور وزيادة النفقات العسكرية التي تأخذ نسبة كبيرة من الميزانية.

### نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها فقد كانت نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

- قبول الفرضية الأولى المتعلقة بتأثير سياسة ترشيد النفقات على عجز الميزانية، إذ أن سياسة ترشيد النفقات تعمل على حسن التصرف في الأموال وتجنب تبذيرها في الأمور الغير الضرورية وهذا ما يؤدي إل تخفيف حدة العجز.

- قبول الفرضية الثانية حيث أنه يمكن ضمان ترشيد النفقات من خلال تحديد الأهداف بدقة أي تحديد الأوليات وتفعيل الرقابة على النفقات العامة.

### نتائج الدراسة

من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا نذكر:

- ✓ تعتبر النفقات العامة من أهم الوسائل التي تستعملها الدولة للقيام بوظائفها.
- ✓ تقسم النفقات في الجزائر حسب المشرع الجزائري إلى نوعين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار.
- ✓ تعود ظاهرة ازدياد النفقات العامة إلى أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية.
- ✓ إن ازدياد النفقات وتفوقها على الإيرادات يؤدي إلى حدوث العجز في الميزانية
- ✓ يعتبر ترشيد الإنفاق العام من الوسائل التي تستخدمها الدولة لتخفيف العجز في الموازنة.
- ✓ تعمل سياسة ترشيد الإنفاق العام على حسن التصرف في الأموال وعدم التبذير.

✓ يعتبر الترشيد السبيل الوحيد للحفاظ على موارد الدولة من الإسراف.

#### التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة:

- العمل على اختيار مشاريع على أساس تكلفة أقل وإنتاجية عالية
- تخصيص إطارات مؤهلة للقيام بالرقابة للتأكد من بلوغ الأهداف المرجوة.
- يجب مراعاة التوازن عند توزيع النفقات.
- فرض عقوبات صارمة على من يتجاوز القوانين.

#### آفاق البحث:

إن البحث في هذا المجال واسع لذا نقترح تدعيم هذا المجال بالدراسات التالية:

- ✓ أهمية ترشيد الإنفاق العمومي في الوضع الراهن.
- ✓ دور الرقابة في ترشيد الإنفاق العمومي.

# قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- أ. يلس شاوش بشير، المالية العامة، ديوان المطبوعات، 2013.
- 2- د. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011
- 3- د. مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، 2004.
- 4- د. محمد عباسي محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 5- د. أحمد عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992.
- 6- د. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتوسع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015.
- 7- د. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.
- 8- د. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- 9- د. حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
- 10- د. سوزي عدلي ناشد، أساسيات في المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.
- 11- د. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
- 12- د. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء عمان، 1999.
- 13- د. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة، المكتب الجامعي الحديث، 2015.
- 14- د. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة، المكتب الجامعي الحديث، 2015.
- 15- د. مجيد الكرخي، دراسات في النشاط المالي للدولة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.
- 16- د. محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم، 2003.
- 17- د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الطبعة السادسة، 2014.
- 18- د. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، 2010.

- 19- د.يونس أحمد بطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، 1974.
- 20- ضياء الدين صبري عبد الحافظ، آليات سد عجز الموازنة العامة، دار الفكر الجامعي، 2018.

مذكرات التخرج:

- 1- بلال عوايشة، فاطمة الزهراء ناصر، إصلاح الإدارة كمدخل لرشيد الإنفاق العام للدولة، دراسة حالة الجزائر لفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير، العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2016.
- 2- ديلمى هجيرة، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه من منظور إسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
- 3- ساجي فاطمة، الاتجاهات الحديثة للرقابة ودورها في ترشيد الإنفاق العام، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
- 4- صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
- 5- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
- 6- نجيب شوقي، ترشيد الإنفاق العام وأثره على التوازنات الداخلية (المالية) مؤشرات القياس: مؤشر النمو، التضخم، رصيد الموازنة العامة، مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2016.

الملتقيات:

- 1- أ. حفاظ زحل، الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية، 2016.
- 2- أ. لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، جامعة البويرة، 2014.
- 3- د. أحمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، 2013.
- 4- د. خبابة عبد الله، أساسيات المالية العامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

المحاضرات:

- 1- معلم يوسف، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق.

القوانين والتنظيمات:

- 1- القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 و المتعلق بقوانين المالية.
- 2- المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 24 جويلية 2002 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

المواقع الإلكترونية:

- 1- <http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables>.

الملاحق

الملحق 01: توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 68	
28 صفر عام 1435 هـ 31 ديسمبر سنة 2013 م	
الجدول (ب)	
توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية	
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
9.422.733.000	رئاسة الجمهورية.....
2.712.507.000	مصالح الوزير الأول.....
955.926.000.000	وزارة الدفاع الوطني.....
540.708.651.000	وزارة الداخلية والجماعات المحلية.....
30.617.909.000	وزارة الشؤون الخارجية.....
72.365.637.000	وزارة العدل.....
87.551.455.000	وزارة المالية.....
41.050.228.000	وزارة الطاقة والمناجم.....
4.452.530.000	وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.....
233.232.749.000	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.....
24.260.117.000	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.....
241.274.980.000	وزارة المجاهدين.....
38.922.265.000	وزارة الموارد المائية.....
13.148.714.000	وزارة النقل.....
19.405.864.000	وزارة الأشغال العمومية.....
19.449.647.000	وزارة السكن والعمران والمدينة.....
2.405.141.000	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة.....
18.630.359.000	وزارة الاتصال.....
696.810.413.000	وزارة التربية الوطنية.....
270.742.002.000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.....
25.233.155.000	وزارة الثقافة.....
49.491.196.000	وزارة التكوين والتعليم المهنيين.....
135.822.044.000	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....
23.801.125.000	وزارة التجارة.....
277.547.000	وزارة العلاقات مع البرلمان.....
274.291.555.000	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
365.946.753.000	وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
36.791.134.000	وزارة الشباب والرياضة.....
3.680.186.000	وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
3.007.737.000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية.....
2.323.410.000	وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.....
<b>4.243.755.743.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
470.696.623.000	التكاليف المشتركة.....
<b>4.714.452.366.000</b>	<b>المجموع العام</b>

الملحق 02: توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

47		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78	9 ربيع الأول عام 1436 هـ 31 ديسمبر سنة 2014 م
<b>الجدول (ب)</b>			
<b>توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية</b>			
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية		
8.387.854.000	رئاسة الجمهورية.....		
3.618.099.000	مصالح الوزير الأول.....		
1.047.926.000.000	الدفاع الوطني.....		
549.809.342.000	الداخلية والجماعات المحلية.....		
31.196.709.000	الشؤون الخارجية.....		
74.707.836.000	العدل.....		
92.615.093.000	المالية.....		
44.010.067.000	الطاقة.....		
5.314.058.000	الصناعة والمناجم.....		
255.101.097.000	الفلاحة والتنمية الريفية.....		
252.333.450.000	المجاهدين.....		
26.500.459.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....		
24.276.345.000	التجارة.....		
12.549.139.000	النقل.....		
21.144.492.000	الموارد المائية.....		
19.930.760.000	الأشغال العمومية.....		
22.600.480.000	السكن والعمران والمدينة.....		
746.643.907.000	التربية الوطنية.....		
300.333.642.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....		
50.803.924.000	التكوين والتعليم المهنيين.....		
234.882.131.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....		
2.550.261.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....		
25.789.795.000	الثقافة.....		
131.653.688.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....		
276.609.000	العلاقات مع البرلمان.....		
381.972.062.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....		
14.158.870.000	الشباب.....		
26.282.691.000	الرياضة.....		
18.871.461.000	الاتصال.....		
3.985.130.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....		
3.429.022.000	السياحة والصناعة التقليدية.....		
2.404.748.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....		
<b>4.436.059.221.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>		
536.219.273.000	التكاليف المشتركة.....		
<b>4.972.278.494.000</b>	<b>المجموع العام</b>		

الملحق 03: توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية

37		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72		19 ربيع الأول عام 1437 هـ 31 ديسمبر سنة 2015 م	
<b>الجدول (ب)</b>					
<b>توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية</b>					
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية				
7.904.677.000	رئاسة الجمهورية.....				
3.437.925.000	مصالح الوزير الأول.....				
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني.....				
426.127.386.000	الداخلية والجماعات المحلية.....				
30.573.877.000	الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.....				
للبيان	الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.....				
73.431.991.000	العدل.....				
95.399.378.000	المالية.....				
44.793.741.000	الطاقة.....				
5.349.818.000	الصناعة والمناجم.....				
254.253.914.000	الزراعة و التتعية الريفية والصيد البحري.....				
248.645.702.000	الجهاديين.....				
26.033.177.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....				
20.527.754.000	التجارة.....				
11.218.880.000	النقل.....				
17.616.679.000	الموارد المائية والبيئة.....				
19.085.089.000	الأشغال العمومية.....				
21.302.786.000	السكن والعمران والمدينة.....				
764.052.396.000	التربية الوطنية.....				
312.145.998.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....				
50.379.263.000	التكوين والتعليم المهنيين.....				
226.484.929.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....				
4.117.881.000	التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية.....				
19.056.672.000	الثقافة.....				
118.830.888.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....				
243.408.000	العلاقات مع البرلمان.....				
379.407.269.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....				
37.181.458.000	الشباب والرياضة.....				
19.369.240.000	الاتصال.....				
3.875.224.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....				
<b>4.359.144.400.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>				
448.187.600.000	التكاليف المشتركة.....				
<b>4.807.332.000.000</b>	<b>المجموع العام</b>				

الملحق 04: توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية

66 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 77 29 ربيع الأول عام 1438 هـ 29 نوفمبر سنة 2016 م	
الجدول (ب) توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية	
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.825.999.000	رئاسة الجمهورية .....
4.508.933.000	مصالح الوزير الأول .....
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني .....
394.260.754.000	الداخلية والجماعات المحلية .....
35.216.220.000	الشؤون الخارجية والتعاون الدولي .....
للبيان	الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.....
72.671.000.000	العدل .....
87.513.834.000	المالية .....
4.617.498.000	الصناعة والمناجم .....
44.157.846.000	الطاقة .....
245.943.029.000	المجاهدين .....
25.375.735.000	الشؤون الدينية والأوقاف .....
19.511.320.000	التجارة .....
3.622.324.000	التهيئة العمرانية ، السياحة والصناعة التقليدية .....
212.797.631.000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري .....
16.183.538.000	الموارد المائية والبيئة .....
17.658.533.000	السكن والعمران والمدينة .....
27.425.215.000	الأشغال العمومية والنقل .....
746.261.385.000	التربية الوطنية .....
310.791.629.000	التعليم العالي والبحث العلمي .....
48.304.358.000	التكوين والتعليم المهنيين .....
151.442.004.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي .....
16.005.614.000	الثقافة .....
70.904.217.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة .....
235.083.000	العلاقات مع البرلمان .....
389.073.747.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات .....
34.554.477.000	الشباب والرياضة .....
18.698.935.000	الاتصال .....
2.432.269.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال .....
<b>4.126.290.127.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b> .....
465.551.834.000	التكاليف المشتركة .....
<b>4.591.841.961.000</b>	<b>المجموع العام</b> .....

الملحق 05: توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية

66	
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد / 76	
9 ربيع الثاني عام 1439 هـ 28 ديسمبر سنة 2017 م	
الجدول (ب)	
توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية	
المبالغ (د ج )	الدوائر الوزارية
7.859.006.000	رئاسة الجمهورية
4.458.622.000	مصالح الوزير الأول
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني
35.216.850.000	الشؤون الخارجية
425.576.433.000	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
74.543.069.000	العدل
86.823.922.000	المالية
50.806.569.000	الطاقة
225.169.592.000	المجاهدين
25.244.314.000	الشؤون الدينية والأوقاف
709.558.540.000	التربية الوطنية
313.336.878.000	التعليم العالي والبحث العلمي
46.840.000.000	التكوين والتعليم المهنيين
15.272.000.000	الثقافة
2.344.644.000	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة
35.237.000.000	الشباب والرياضة
67.379.794.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
4.612.355.000	الصناعة والمناجم
211.814.118.000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
16.624.426.000	السكن والعمران والمدينة
19.979.062.000	التجارة
20.702.804.000	الاتصال
25.984.720.000	الأشغال العمومية والنقل
14.099.310.000	الموارد المائية
3.157.141.000	السياحة والصناعة التقليدية
392.163.373.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
154.011.680.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
229.880.000	العلاقات مع البرلمان
2.136.204.000	البيئة والطاقات المتجددة
<b>4.109.479.306.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
474.982.927.000	التكاليف المشتركة
<b>4.584.462.233.000</b>	<b>المجموع العام</b>

الملحق 06: تعليمة وزارة الداخلية المتعلقة بمشروع الطاقات المتجددة 2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية عين تموشنت 08 FEB 2018  
الأمانة العامة  
1040  
07 فيفري 2018

الرقم: 407  
والي ولاية عين تموشنت  
إلى

per Zoukha  
Psm  
SBE  
SAR  
Zou  
la 11/02/18

السيدات والسادة:

- رؤساء الدوائر مع تبليغ رؤساء المجالس الشعبية البلدية
- مدراء المجلس التنفيذي
- مدير شركة سونلغاز

الموضوع: ف/ي المنشور الوزاري المشترك رقم 01 مؤرخ في 05 فيفري 2018 يتعلق بتطوير الضعالية الطاقوية وإستعمال الطاقات المتجددة على مستوى الجماعات المحلية.  
المرفقات: - نسخة من المنشور.

بشرفني أن أوافيكم، طي هذا الإرسال ، بنسخة من المنشور الوزاري المشترك رقم 01 المؤرخ في 05 فيفري 2018 ، المتعلق بتطوير الضعالية الطاقوية وإستعمال الطاقات المتجددة على مستوى الجماعات المحلية.  
وعليه، أطلب منكم إعطاء الأهمية البالغة و التنفيذ الصارم لما جاء في

مصلحة الإدارة المدنية  
مصلحة الميزانيات والإصلاح  
تاريخ: 07 فيفري 2018  
رقم: 2A

التعليمة.

U. Boukhalil  
M. Leung  
E. M. M. M.

السوالي  
الوالي محمد  
مباركي



رقم: 32  
التاريخ: 08 فيفري 2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الطاقة

وزارة الداخلية، الجماعات  
المحلية والتهيئة العمرانية

منشور وزاري مشترك رقم 01.1... 01.1... مؤرخ في 05.05.2018 يتعلق  
بتطوير الفعالية الطاقوية و استعمال الطاقات المتجددة على مستوى  
الجماعات المحلية

السيدات والسادة الولاة و الولاة المنتدبون

بالإتصاف ب:

السيدات والسادة رؤساء الدوائر

و رؤساء المجالس الشعبية البلدية

تتسم الوضعية المالية الحالية للجماعات المحلية باختلالات ميزانية هامة وتستدعي، اليوم  
أكثر من أي وقت مضى، الشروع في البحث عن حلول بديلة لتقليص النفقات الميزانية خاصة  
تلك المرتبطة بالإستهلاك الطاقوي.

في هذا الإطار، تبغى الإشارة أن فواتير الكهرباء والغاز تشكل عبئا ثقيلًا على عاتق  
الميزانيات المحلية خاصة وأنها ترتفع من سنة إلى سنة مع تزايد الحظيرة البلدية ( الإنارة  
العمومية، المدارس، الهيئات الثقافية والرياضية، الملحقات الإدارية، المساجد،...).

حسب ما هو ملاحظ، فإن الإنارة العمومية تشكل أكبر مصدر لإستهلاك الطاقة من ضمن  
الممتلكات البلدية، تتبعها المدارس الابتدائية و المساجد و المنشآت الإدارية.

من هذا المنطلق، وبالنظر إلى الوضعية الراهنة، وضعت السلطات العمومية إستراتيجية  
جديدة لإستعمال الطاقة و للتنمية المستدامة يتعلق جزء منها بالجماعات المحلية، تركز  
خصوصا على استعمال الطاقات المتجددة وإدخال تدابير الفعالية الطاقوية التي تؤدي إلى  
تقليص إستهلاك الطاقة على مستوى الجماعات المحلية والإنبعثات الغازية السامة المسببة  
للاحتباس الحراري بهدف حماية البيئة التي تعد أحد الوظائف الأساسية للجماعات المحلية.

ولاية عين شريف  
المحافظة الإدارية  
2018-08  
32

على هذا الأساس، تعد هذه التعلّية خارطة طريق للإجراءات التي ينبغي إتخاذها من قبل الجماعات المحلية بما يساهم في تخفيض استهلاك الطاقة واللجوء لإستعمال الطاقات المتجددة.

إن الهدف هو تأسيس نموذج جديد لاستهلاك الطاقة على مستوى الجماعات المحلية يركز على إستهلاك عقلاني و رشيد ، إستعمال الطاقات المتجددة وتنمية اقتصادية مسؤولة ومستدامة.

وعليه، فإن الولاية، الولاة المنتخبون، رؤساء الدوائر ورؤساء المجالس الشعبية البلدية مدعوون للسهر ، كل في مجال إختصاصه ، على تنفيذ التعليمات والتوصيات التالية:

### 1.1. استبدال المصابيح على مستوى المباني العمومية وحضيرة الإنارة العمومية:

الإجراء الأول الذي يتعين إتخاذه يتمثل في وضع برنامج عمل من أجل إستبدال تدريجي لمصابيح الزئبق بمصابيح إقتصادية و ذات نجاعة مثل مصابيح الصوديوم عالية التوتر أو LED، التي لها مردودية مرتفعة، مدة حياة طويلة، وبالتالي تسمح إلى حد كبير بتقليص استهلاك الطاقة على مستوى المباني العمومية وحضيرة الإنارة العمومية وتكاليف الصيانة المتعلقة بها.

و عليه، يمنع منعاً باتاً إستعمال مصابيح الزئبق على مستوى كل التجهيزات الجديدة و التفضيل التلقائي لإستعمال مصابيح الصوديوم أو LED.

البرنامج الوطني للفعالية الطاقوية يتضمن جزء خاص بالجماعات المحلية للفترة 2018-2020 من خلال تمويل مشترك يقدر بـ 50% لعمليات إستبدال المصابيح في البلديات.

في هذا الإطار، أنكرم بضمون الإرسال رقم 409/ و د ج م ت / م ع ج م المؤرخ في 28 نوفمبر 2017 و رقم 422/ و د ج م ت / م ع ج م المؤرخ في 17 ديسمبر 2017 ، بخصوص تحديد الإحتياجات مع ترتيب الأولويات فيما يتعلق بإستبدال المصابيح على مستوى المباني العمومية والإنارة العمومية، مع تحديد الأولويات و القدرات المتاحة للتمويل الذاتي في الميزانيات المحلية.

من المرجح أن تستفيد البلديات المعنية من طرفكم، من هذا البرنامج الوطني من خلال التوقيع على إتفاقية للتمويل المشترك، مع وزارة الطاقة.

ب

## 1. ب. تحديث و عصرنة تشيئات الإنارة العمومية:

تشكل الإنارة العمومية من أهم الخدمات العمومية البلدية التي يمكنها أن تكون موضوعا لتسيير حديث وعصري قائم على الفعالية الطاقوية كوسيلة للحفاظ على الموارد و تحقيق وفورات ميزانية.

تشخيص تجهيزات الإنارة العمومية المستقلة، أبرز إحتياجات هامة في مجال التحديث و العصرنة. في غالب الأحيان الحظيرة تتكون من عتاد قديم، هش و مستهلك للطاقة.

حاليها، التجهيزات والتكنولوجيات الجديدة المتاحة في السوق تسمح بتحسين الفعالية الطاقوية للإنارة العمومية وضبط إستهلاكها في الزمن و الفضاء، سواء بفضل تجهيزات مقتصدة (تصميمات إيكولوجية) ، أو بأجهزة ضبط (مغيرات الشدة و التوتر) .

غير أنه، قبل الإنطلاق في أي عملية تجديد كلية أو جزئية، تعتبر مرحلة الدراسة و التشخيص أساسية، فهي تهدف إلى تحديد حالة التجهيزات بدقة، قدرتها التشغيلية، المخططات الفردية لكل واحدة منها، التخللات التي يتعين القيام بها، العتاد المناسب بإدخال التكنولوجيات الحديثة من تجهيزات وأدوات تسيير الإنارة العمومية (تسيير الإشعال والإطفاء، تقليل الإضاءة، كواشف الحركة إلخ...).

هذه الحلول يمكن أن تكون موضوع لمخطط عمل تدريجي يوضع حسب نتائج الدراسات والتشخيص الأولية.

## 1. ت. تحسين الأنظمة و التجهيزات المستعملة من قبل الجماعات المحلية:

يطلب منكم المسهر شخصيا على أن يكون إختيار التجهيزات والأنظمة محفز لترشيد و تقليص إستهلاك الطاقة، وهذا على النحو التالي:

✓ الإلتزام بإدماج تدابير الفعالية الطاقوية في المنشآت الجديدة للمباني العمومية (مدارس، مساجد، مباني إدارية)، بما في ذلك العزل الحراري للجدران والأسطح وإستعمال الزجاج المزدوج.

✓ الإلتزام بدراسات قبائية لتصميم و تحجيم أنظمة التفتة والتكيف في الأماكن العامة (المساجد، المدارس، الهياكل الإدارية...) وتفضيل الأنظمة الممركزة.

✓ تركيب أنظمة ضبط الحرارة لجميع أنظمة التدفئة والتكييف في جميع المباني والمؤسسات العمومية ;

✓ اشتراط في دفاتر الشروط الجديدة للجماعات المحلية اللجوء إلى التجهيزات عالية المردودية الطاقوية كمعيار لاختيار التجهيزات في الصفقات الخاصة بالإدارة، التكييف والتدفئة و التجهيزات المكتبية الأخرى.

✓ تقضيل إستعمال السخانات المائية المستعملة للطاقة الشمسية للحصول على المياه الدافئة الصحية، خاصة على مستوى المدارس الابتدائية، المطاعم المدرسية، المساجد و المباني الإدارية غير الموصولة بشبكة الغاز.

### 2.2.2. الإنارة العمومية المستعملة في التجهيزات المحلية

في السنوات الأخيرة، عرفت التكنولوجيات المستعملة للطاقة الشمسية تطور كبير من حيث النجاعة وتخفيض تكاليف الإستثمار الأولي و أعباء الإستغلال.

لهذا، يجب على الجماعات المحلية أن تتمعن مثل هذه الفرص لتطوير تطبيقات محلية على ممتلكاتها أو على أقاليمها، خاصة في المجالات التالية:

#### 2.2.1. الإنارة العمومية المزودة بالألواح الشمسية:

على مستوى ولايات الجنوب، رهان الطاقات المتجددة معتبر جدا، خاصة أنها تتوفر على إمكانات شمسية هائلة. وبالتالي، فإن كل مشروع جديد لإنجاز الإنارة العمومية ينبغي أن يتم ألنيا بإستعمال التكنولوجية الكهروضوئية المستعملة للألواح الشمسية

بالنسبة للولايات الأخرى، يفضل اختيار الإنارة العمومية المزودة بالألواح الشمسية في المناطق البعيدة عن الشبكة العمومية للكهرباء لأجل تخفيض تكاليف الأسلاك، غير الضرورية في حالة إستعمال التكنولوجية الكهروضوئية .

#### 2.2.2. توصيل الكهرباء في المناطق المعزولة والأماكن المنتشرة:

تساهم الطاقة الشمسية الكهروضوئية بشكل كبير في التنمية المستدامة للمناطق المعزولة، الحبلية والبعيدة عن الشبكة العمومية لتوزيع الكهرباء.

بالتالي، من المهم اختبار هذه الطاقة البديلة كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لتقديم خدمات أساسية لسكان المناطق المعزولة ، غير مزودة بالكهرباء، لأجل:

- ✓ ضخ المياه الموجهة للاستهلاك أو الري،
- ✓ التبريد لأجل إنتاج الجليد والحفاظ على اللقاحات، الدم و المنتجات الزراعية،
- ✓ الكهربية الفردية للبيوت عن طريق تجهيزات شمسية محمولة متلائمة مع الاستهلاك الأساسي المنزلي.
- ✓ إنارة الملحقات الإدارية، المدارس، المساجد البعيدة عن الشبكة.

## 2.ت. توصيل الكهرباء وضخ المياه على مستوى المحيطات الزراعية الحديثة:

تستعمل حاليا، على مستوى المحيطات الزراعية الغير مزودة بالكهرباء، أنظمة ضخ للمياه مغذاة عن طريق الموارد الكهربية، التي تتطلب كميات كبيرة من الوقود (المازوت والبنزين). هذه الأنظمة مكلفة جدا وتسبب في انبعاث غازات سامة في الجو مسببة للتلوث البيئي، وأيضا تلوث المياه الجوفية.

الحل البديل بالظنر للحقل الهائل للشمس ، هو استعمال تجهيزات شمسية محمولة و أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية التي يمكن أن تشكل حل مناسب للمحيطات الزراعية الغير مزودة بالكهرباء .

هذه التجهيزات الشمسية لها الكثير من الإيجابيات من حيث الدقة و المردودية على المدى الطويل .

في هذا الإطار ووفقا للقرارات المتخذة في طرف مجلس ما بين الوزراء المنعقد في 12 أفريل 2017 ، المتعلق بدراسة ملف ترقية الاستثمار الزراعي بتهيئة المحيطات الزراعية ، قد أقر بمبدأ تدخل صندوق التضامن وضمان الجماعات المحلية من أجل تنفيذ ، بناء على طلب من السلطات المحلية، بعض الإجراءات الهيكلية على مستوى المناطق الزراعية في إطار مصاحبة المشاريع الصغيرة.

وتحقيقا لهذه الغاية، يوصى باقتراح بعض العمليات التي يتعين تنفيذها على مستوى المناطق الزراعية غير المكهربة، التي تحضى بإمكانيات إنتاج زراعية مؤكدة، ينبغي تشجيعها من خلال ما يلي:

✓ إنجاز تجهيزات مصغرة مستعملة للطاقة الشمسية الكهروضوئية عوض المشاريع التي عادة ما تبرمج للإمداد بالطاقة و التي تكلف كثيرا لميزانية الدولة.

✓ مرافقة المستثمرين الشباب لاقتناء المضخات الشمسية أو تجهيزات شمسية محمولة من خلال اتفاقات يتم إنشاؤها مع المتعاملين الاقتصاديين لمدة 2 إلى 3 سنوات للتزويد بالتجهيزات التركيب والصيانة.

من أجل البدء في هذه المجالات الثلاث (03) المذكورة آنفا، المتعلقة بترقية استعمال الطاقة الشمسية في التطبيقات المحلية ، من الضروري الإنطلاق في مرحلة أولى بعمليات تجريبية، تمكن من إكتساب مهارات تقنية و معرفية ، و تبرمج بما يتماشى مع الوسائل البشرية والمالية المتاحة على مستوى الجعاعات المحلية، حتى يمكن تعميمها و تكرارها بسهولة فيما بعد.

### 3/ التكوين الذاتي للمهنيين

إن التحديات الحقيقية لا تأتي من الاستثمارات فقط، لكن أيضا تتوقف على تكوين الموارد البشرية اللازمة وإشراك كل الفاعلين على المستوى المحلي، المنتخبين، الموظفين، المجتمع المدني، المواطنين.

في هذا السياق، من الضروري:

- ✓ المشاركة في برامج تكوين "المكلفين بالطاقة" المنظمة من طرف وكالة ترقية وترشيد استعمال الطاقة، وكذا تنمية المهارات المعرفية المتواجدة للإطارات الذين استفادوا من قبل من تكوين في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية في ولاياتكم المعنية
- ✓ تحسيس المستخدمين الإداريين والتقنيين، لأجل ضمان تعاونهم و إدماجهم في هذا المشروع.
- ✓ تحسيس وإعلام الجمهور بشأن الرهانات الطاقوية مع التعلوية الإعلامية ( صحافة، إذاعة، تلفزيون) و داخل المدارس، الجامعات، المساجد، الجمعيات، إلخ.
- ✓ إقامة شراكات مع المهنيين و الخبراء في مجال الفعالية الطاقوية أو الطاقة المتجددة.
- ✓ تكليف خاية الاتصال و الإعلام في ولاياتكم بمهمة تعميم جميع الاجراءات المتخذة على المستوى المحلي في مجال الفعالية الطاقوية والطاقات المتجددة.

تبعاً لما سبق، يطلب منكم تحديد وضبط مخطط عملكم المحلي في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، مع تحديد الأولويات و القدرات المتاحة للتمويل الذاتي في الميزانيات المحلية وفقاً للملحقات المرفقة للإرسال رقم 422/و د ج م ت ع / م ع ج م المؤرخ في 17 ديسمبر 2017، والتي يجب إرسالها عبر برفقية إلكترونية في أجل أقصاه 10 أيام.

من جهة أخرى، يطلب منكم تعيين مكلف بمشروع « الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية » على مستوى الولاية، الذي سيكون مسؤولاً عن تعزيز الإجراءات المبرمجة على مستوى البلديات، وتقديم تقريراً إلى وزارة الداخلية، الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تحت سلطة الوالي، عن التقدم المحرز فيما يخص الإجراءات المتخذة في هذا المجال.

ندعوكم ونؤكد على ضرورة إيلاء بالغ الاهتمام لما جاء في محتوى هذه التعليمات.

وزير الداخلية والجماعات المحلية  
والتهيئة العمرانية  
محمّد  
نور الدين بنوني

مستشار  
وزير الداخلية  
07



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

الوزير

تعليمية رقم 28 مؤرخة في 04 نوفمبر 2019

تتعلق ببرامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية في أفق سنة 2030

ومتعظ العمل بعنوان السنة المائية 2020

السيدات والسادة الولاة والولاة المنتدبون

بالإتصال بـ: السيدات والسادة رؤساء الدوائر

ورؤساء المجالس الشعبية البلدية

في إطار إستراتيجية الانتقال الطاقي المنتهجة من طرف السلطات العمومية في أفق سنة 2030 الرامية إلى تنويع مصادر الطاقة و بروز طاقات نظيفة ومستدامة، تلعب الجماعات المحلية دور أساسي و محوري في انتشارها على نطاق واسع من خلال إنجاز مشاريع ذات فعالية طاقوية، سيما تلك التي تمس ممتلكاتها على غرار الإنارة العمومية، المدارس، المساجد، الهياكل والبنيات الإدارية وكذا المناطق النائية منها والمعزولة.

إن التحدي الرئيسي لتحقيق كل هذا، هو إشراك و دمج كل الفاعلين المحليين بما فيها الجماعات المحلية في إطار ديناميكية النمو الأخضر من أجل بلوغ الأهداف التالية:

التخفيض من فواتير الطاقة التي تتحملها الميزانيات المحلية، والتي تتعدى 27 مليار دينار جزائري سنويا، أي ما يعادل نسبة 5% من ميزانية تسيير كل بلدية و 8% من الاستهلاك

الوطني للكهرباء.

- حماية البيئة و المساهمة في مكافحة تغير المناخ من خلال المشاركة في الحد من انبعاث الغازات الدفينة المسببة للاحتباس الحراري.
- إيجاد سوق محلي للطاقات المتجددة وخلق فرص عمل تؤدي بالضرورة إلى قيمة إضافية على المستوى المحلي.

لأجل هذا، تبنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، خارطة طريق لضمان هذا الانتقال الطاقي على مستوى الجماعات المحلية، من خلال نموذج استهلاك طاقي جديد يقوم أساسا على ترشيد وعقلنة الاستهلاك الطاقي، تحقيق النجاعة الطاقوية و استخدام الطاقات المتجددة، و يشمل ما يلي:

1. وضع برنامج استثماري متعدد السنوات يشمل ممتلكات الجماعات المحلية و المناطق المعزولة يعتمد على الطاقات المتجددة و تدابير الضعالية الطاقوية.
2. وضع ترشيحية مائبة تعتمد على عدة مصادر مالية من الصندوق الوطني للبرامج (صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية، صندوق تنمية ولايات الجنوب، صندوق تنمية الهضاب العليا، الميزانيات المحلية و برامج التنمية للبلديات).
3. وضع إطار تنظيمي و إجراءات تحفيزية للجماعات المحلية في ميدان ترقية الطاقات المتجددة.
4. مرافقة الجماعات المحلية من خلال التوعية، التكوين، و المساعدة التقنية للإطارات و المنتخبين المحليين.

في هذا الإطار، لقد تم إطلاق برنامج تمهيدي نموذجي للطاقات المتجددة و الضعالية الطاقوية ابتداء من 2018 و لمدة سنتين، شمل العديد من المشاريع على غرار الإنارة العمومية، المدارس الابتدائية، المناطق المعزولة و النائية و هذا الشواطي، الغابات الترفيحية و المخيمات الصيفية.



التخفيض من فواتير الطاقة التي تتحملها الميزانيات المحلية، والتي تتعدى 27 مليار دينار جزائري سنويا، أي ما يعادل نسبة 5% من ميزانية تسيير كل بلدية و 8% من الاستهلاك

الوطني للكهرباء.

- حماية البيئة و المساهمة في مكافحة تغير المناخ من خلال المشاركة في الحد من انبعاث الغازات الدفينة المسببة للاحتباس الحراري.
- إيجاد سوق محلي للطاقات المتجددة وخلق فرص عمل تؤدي بالضرورة إلى قيمة إضافية على المستوى المحلي.

لأجل هذا، تبنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، خارطة طريق لضمان هذا الانتقال الطاقي على مستوى الجماعات المحلية، من خلال نموذج استهلاك طاقي جديد يقوم أساسا على ترشيد وعقلنة الاستهلاك الطاقي، تحقيق النجاعة الطاقوية و استخدام الطاقات المتجددة، و يشمل ما يلي:

1. وضع برنامج استثماري متعدد السنوات يشمل ممتلكات الجماعات المحلية و المناطق المعزولة يعتمد على الطاقات المتجددة و تدابير الضعالية الطاقوية.
2. وضع ترشيحية مائية تعتمد على عدة مصادر مائية من الضماني في البرنامج (صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية، صندوق تنمية ولايات الجنوب، صندوق تنمية الهضاب العليا، الميزانيات المحلية و برامج التنمية للبلديات).
3. وضع إطار تنظيمي و إجراءات تحفيزية للجماعات المحلية في ميدان ترقية الطاقات المتجددة.
4. مرافقة الجماعات المحلية من خلال التوعية، التكوين، و المساعدة التقنية للإطارات و المنتخبين المحليين.

في هذا الإطار، لقد تم إطلاق برنامج تمهيدي نموذجي للطاقات المتجددة و الضعالية الطاقوية ابتداء من 2018 و لمدة سنتين، شمل العديد من المشاريع على غرار الإنارة العمومية، المدارس الابتدائية، المناطق المعزولة و النائية و هذا الشواطي، الغابات الترفيحية و المخيمات الصيفية.



إن نجاح المرحلة الأولى من هذا البرنامج، أدت إلى إيلاء أهمية كبرى لتسطير برنامج أكثر طموحا وتناسقا لفائدة الجماعات المحلية، على مدى عشر سنوات أي في أفق سنة 2030، ليتزامن مع المواعيد و الالتزامات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيكون له الأهداف المتوخاة الآتية:

- تزويد جميع المدارس الابتدائية الموجودة حاليا على مستوى كل ولاية بالطاقة الشمسية.
- تزويد 50% من المساجد الموجودة حاليا بالطاقة الشمسية، أي 8000 مسجد على المستوى الوطني واستبدال المصابيح المستهلكة للطاقة بمصابيح اقتصادية على مستوى 16000 مسجد.
- الإدماج الإلزامي للأنظمة الشمسية بصفة متوازنة مع الطاقة التقليدية في جميع المباني والهياكل العمومية التي لم تنطلق فيها الأشغال بعد، أو قيد الدراسة أو التي هي قيد الإنجاز بالأخص تلك المسند إنجازها للولاية والبلدية.
- استبدال المصابيح المستهلكة للطاقة بالمصابيح الاقتصادية في جميع المباني الإدارية التابعة لوزارة الداخلية، و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية (مضرات البلديات، مضرات الولايات و الولايات المنتدبة، مضرات الدوائر،...).
- فيما يخص الإنارة العمومية، في كل بلدية، إنجاز ما لا يقل عن 200 عمود إنارة يشتغل بالطاقة الشمسية، 500 عمود إنارة مزود بمصابيح اقتصادية LED؛ واستبدال جميع المصابيح الزفبقية الموجودة.
- تركيب أنظمة الطاقة الشمسية الضوئية لفائدة جميع المنازل المعزولة والنائية في الولايات خاصة الجنوبية والهضاب العليا.
- إنجاز ما لا يقل عن 30 عمود إنارة شمسية في كل شاطئ مسموح للسباحة.

في ظل هذه الأهداف، تعتبر هذه التعلية ورقة طريق للبرنامج الاستثماري الذي ستشرف على تحقيقه الجماعات المحلية في مجال الطاقات المتجددة و تدابير الفعالية الطاقوية في سنة 2020 ضمن الإستراتيجية المسطرة في أفق 2030.

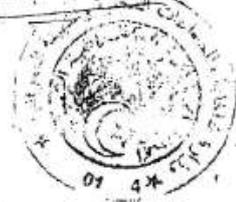
وعليه، فإن الولاية، الولاية المنتخبون، رؤساء الدوائر و رؤساء المجالس الشعبية البلدية للسهر، كل في حدود اختصاصه، على التنفيذ الصارم لمحتوى التعلية الآتي نصها:



## 1/ تحديد برنامج استثماري لفائدة الجماعات المحلية في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية لسنة 2020:

بالتشاور مع رؤساء المجالس الشعبية الولائية والبلدية، أطلب منكم وضع برنامج استثماري في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية لسنة 2020، مع أخذ بعين الاعتبار الأهداف المتوخاة التالية:

- تجهيز 30 % من المدارس الابتدائية الموجودة حاليا بولايات الجنوب والهضاب العليا بأنظمة تستغل بالطاقة الشمسية، وما لا يقل عن نسبة 25% من المدارس الابتدائية الموجودة في الولايات الأخرى.
- إطلاق عملية واسعة وشاملة لاستبدال المصابيح المستهلكة لثلاثة بمصابيح اقتصادية في كافة المرافق الإدارية التابعة للجماعات المحلية (الولايات و الولايات المنسوبة، الدوائر والبلديات،...).
- تجهيز على الأقل مسجد نموذجي في كل ولاية بالطاقة الشمسية واستبدال المصابيح المستهلكة للطاقة بالمصابيح الاقتصادية لكل المساجد الموجودة على مستوى إقليم اختصاصكم.
- فيما يخص الإنارة العمومية، انجاز على مستوى كل ولاية، على الأقل 320 عمود إنارة شمسية جديد و 800 عمود إنارة مستعمل لمصابيح LED واستبدال ما لا يقل عن 500 عمود مزود بمصابيح زئبقية وبمصباح LED.
- تركيب أنظمة الطاقة الشمسية الفردية لفائدة المنازل المتواجدة في المناطق المعزولة والنائية و ربط بالطاقة الشمسية كافة الهياكل العمومية الخیر مزودة بالكهرباء بسبب بعد الشبكة الوطنية.
- بالنسبة للولايات الساحلية، إدخال تجهيزات تستخدم للطاقة الشمسية في جميع البرامج الحارية والمتعلقة بإنارة الشواطئ، المخيمات الصيفية والغابات الترفيهية.



إضافة إلى ذلك، يجب إعطاء الأولوية عند اختيار المشاريع للبلديات الحدودية، الولايات  
المنتجة المستحقة و كذلك المشاريع قيد الانجاز و التي من المقرر استكمالها بحلول سنة  
2020.

## ب/ وضع تركيبة مالية لبرنامج الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة و الشمسية الطاقوية لسنة 2020،

يتطلب تنفيذ هذا البرنامج الاستثماري تعبئة موارد مالية من أطرق تركيب مالي يسمح  
برصد مصادر مالية مختلفة كمساهمات صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية،  
ميزانية الدولة (مخططات البلدية للتنمية) وكذا التمويل الذاتي من الميزانيات المحلية.

ولذلك، تقرر اعتماد التركيبة المالية الخاصة بسنة 2020، على النحو التالي:

- 65 % من البرنامج سيتم تمويله من صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية.
- 15 % من البرنامج سيتم اقتطاعه من مخططات البلديات للتنمية.
- 10 % من البرنامج سيتم تمويله من الميزانيات الولائية .
- 10 % من البرنامج سيتم تمويله من ميزانيات البلديات.

في هذا الإطار، أطلب منك رصد المبالغ الضرورية في الميزانيات الأولية  
لسنة 2020 للولايات و البلديات، وكذا في مخططات البلديات للتنمية، بما يسمح  
بلوغ الأهداف المسطرة وذلك حسب نسب المساهمة المذكورة أعلاه.

## ج/ التكوين و المساعدة التقنية لضمان ديمومة الأنظمة المركبة:

إن نوعية الأنظمة الشمسية المركبة تتوقف على جودة المكونات المستخدمة و جودة تركيبها.  
على هذا الأساس، فإن سنة 2020 يجب أن تكون سنة تحديات كبرى بالنسبة للجماعات  
المحلية، مع أجل تحقيق هذه المكاسب كما و كيفاً وذلك باقتراح حلول تقنية فعالة  
تقوم و جوباً على تكنولوجيات ذكية مناسبة، وتجهيزات عالية الجودة تتكيف مع البيئة.



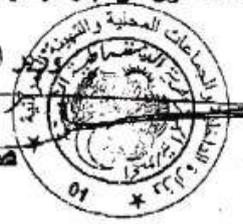
ولهذا الغرض، يجب مراعاة مايلي:

- الاستعانة بمكاتب الدراسات لإعداد الحصيلة الطاقوية، وإنجاز الدراسات والقياسات الضرورية من أجل تحديد التجهيزات الواجب استخدامها في أنظمة الطاقة الشمسية الضوئية.
- وضع نظام تنقيط يشجع الشركات المتخصصة في مجال الطاقات المتجددة خاصة منها الشركات الناشئة.
- شرط 03 سنوات كحد أدنى لضمان التجهيزات الشمسية المركبة والمستلمة.
- العمل على إعداد برنامج تكويني لصالح أعوان البلديات في مجال صيانة ومتابعة التجهيزات الشمسية في إطار اتفاقية الإطار المبرمة بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و وزارة التكوين والتعليم المهني لسنة 2018 على غرار تنظيف الألواح والصيانة الوقائية التي من شأنها إطالة عمر التجهيزات.

أولي الأهمية القصوى من أجل تجسيد محتوى نص التعليم.

الداخلية والجماعات المحلية  
التهيئة العمرانية

صلاح الدين محسون



007696

0 5 NOV 2019

## الملخص:

تم في هذه الدراسة التطرق لموضوع أثار ترشيد الإنفاق العمومي على عجز الميزانية بالجزائر، تمحورت إشكالية الدراسة على أثر ترشيد النفقات العمومية، وللإجابة عنها قمنا بدراسة تحليلية لتطور النفقات على مستوى الإدارة المحلية لولاية عين تموشنت، كما تطرقنا لمشروع الطاقات المتجددة كونه من ضمن مشاريع ترشيد النفقات العمومية، وتم التوصل إلى أن سياسة ترشيد النفقات تؤثر على عجز الميزانية تأثيرا إيجابيا من خلال تقليص العجز.

## Résumé :

Dans cette étude, la question de l'impact de la rationalisation des dépenses publiques sur déficit budgétaire de l'Algérie a été abordée. Le problème de l'étude tournait autour de l'effet de rationalisation des dépenses publiques, et pour y répondre nous avons mené une étude analytique de l'évolution des dépenses au niveau de l'administration locale de l'état d'ain témouchent, et nous avons également traité du projet d'énergies renouvelables car il fait partie des projets de rationalisation des dépenses. Il a été conclu que la politique de rationalisation des dépenses avait un effet positif sur le déficit budgétaire en réduisant le déficit.

## Abstract :

In this study, the issue of the impact of rationalizing public spending on the budget deficit in Algeria was addressed. The problem of the study revolved around the effect of rationalizing public expenditures, and to answer them we conducted an analytical study of the development of expenditures at the level of local administration of the state of ain témouchent. We also about the general budget because it was among the expenditure rationalization policy. This effects the budget deficit positively by reducing the deficit.